الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة سعيدة – د.مولاي الطاهر.
كلية الآدب واللغات والفنون.
قسم اللغة العربية وآدبها.

مذكرة تخرج لنيل شهادة لسانس ل.م.د
تخصص: لسانيات عامة

الخلاف و أثره في إثراء الدرس النحوي

من إعداد :
- بوطالبي أسامة.
- فضيل عبد القادر.

تحت إشراف الأستاذ:
- دحماني شيخ.

السنة الجامعية :
1438 هـ/1439 هـ .
2017 م/2018 م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي خالص جهدي إلى من علمني النجاح والصبر إلى من ساعدني في مواجهة الصعاب .. أبي أبي شكرا.

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي .. أمي.

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع ،وخاصة الأستاذ دحماني الشيخ الذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد و إلى كل الأساتذة الذين درسونا طيلة مشوارنا الدراسي في الجامعة .

مقدمة

مقدمـــــة :

- الحمد لله الذي خصنا بخير كتاب أنزل و أكرمنا بخير نبي أرسل، و أتم علينا النعمة بأعظم دين شرع ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه و التابعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد :

فقد اشتهر و شاع منذ القدم ضرورة الخلاف بين المدارس النحوية حيث نكاد لا نجد مسألة من مسائل النحو إذا رجعنا إلى مؤلفاته إلا و فيما أقوالا شتى ، و قد كان في صالح اللغة العربية أن اتسعت دائرة الاختلافات خاصة في النحو بعد ظهور المدارس النحوية ، كل منها يستشهد بالكتاب و السنة أحيانا و كلام العرب و شعرها أحيانا أخرى ، مما جعل لهذه الخلافات أثر كبير في كثرة العلوم و تفرعها و المنجزات العلمية و لا يخلو منها علم على الإطلاق ، و مع بداية تطور النحو العربي خلال أواخر القرن الثاني الهجري ظهرت الخلافات النحوية و ذلك مع ظهور مدارس الخلاف النحوي البصرية و الكوفية و البغدادية ، و ما دار بينها من خلاف في استنباط الأحكام النحوية ، و من هنا كان موضوع بحثنا لمعالجة هذا الموضوع موسومـــــــا ب " **الخلاف و أثره في إثراء الدرس النحوي**" و لانطلاق في معالجة قضايا البحث كان لابد من طرح الإشكالية الآتية :

- متى نشـــــأ الخلاف النحـــوي و مـــا هي بيئته ؟ - و مـــا هي الأسبـــاب التي أدت إلى الخلاف النحوي ؟ و هل أفاد الاختلاف في إثراء الدرس النحـــــوي؟.

- **سبب اختيـــار الموضوع :**

- و قد كـــان الدافع الذي جذبنـا إلى اختيار هذا الموضوع هو تسليط الضوء على جـــانب مهم من جوانب علـــم النحو العربي الذي هو ركيزة لغتنـــا العربية و مـــــاله من قيمة معرفية في الدراسات اللغوية ، و موضوع الاختلاف و أثـره في إثـراء الدرس النحوي يحتـاج إلى دراسة و بحث و عنـــاية دائمـة لمعالجـة جوانبـه المختلفة التي نتج عنهـا اتجاهـــات و مدارس نحوية متعددة كـــان لكل منهـــا منهجه و خصائصـــه و أعلامه.

- **أهداف البحث :**

1. وصف أسباب الاختلاف الآراء النحوية.

2. وصف الاختلاف من حيث المفهوم و النشأة.

3. إبراز القيمة الفكرية لظاهرة الاختلاف.

4. إظهار فائدة الخلافات في إثراء النحو العربي.

وقد اعتمدنا في إنجاز هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي و قد عرضناه ضمن الخطة الآتية :

مقدمة و فصلين و خاتمة ، أما المقدمة فهي التي بين أيدينا و فيها عرضنا الموضوع و الإشكالية التي طرحت فيه ، و كذا الدافع لاختيار الموضوع ، و أهداف البحث ثم تناولنا بعد ذلك عرضا لخطة البحث و كانت كالتالي :

- **عنـــــــــوان المذكـــرة** : " الاختـلاف و أثـــره في إثـراء الدرس النحـــوي ".
- **خطـــــة البحـــــــث**:
- **مقـــــدمـــــة**.
- **الفصل الأول** : الاختلاف النحوي .

❖ **المبحث الأول** : نشأة و مفهوم الاختلاف.

- مفهوم الاختلاف في اللغة و الاصطلاح.
- أنماط الاختلاف .
- بيئة الاختلاف .

❖ **المبحث الثاني** : نشأة الاختلاف و أسبابه.

- نشأة الخلاف.
- أسباب الخلاف .
- مؤلفات الختلاف.

- **الفصل الثـــانـــي** : نماذج الاختلاف و أثره في ثراء الدرس النحوي.

❖ **المبحث الأول** : نماذج لمسائل خلافية.

- مسألة العامل في المبتدأ و الخبر.
- مسألة العامل في المفعول به .
- مسألة العامل المفعول المطلق .
- أصل المشتقات هل هو الفعل أم المصدر .

❖ **المبحث الثاني** : مظاهر الاختلاف و آثاره في الدرس النحوي.

- مظاهر الاختلاف.
- آثار الختلاف و نتائجه.

- و اخيرا تطرقنا إلى خاتمة البحث التي ضمَناها أهم النتائج التي تم استنباطها و الوصول إليها ، و قد حاولنا من خلال هذا الموضوع أن نعتمد على مجموعة من المصادر و المراجع و التي كانت سندا لنا في هذا البحث ، و نذكر المهمة و الأكثر اعتمادا منها :

- المدارس النحوية لـ شوقي ضيف.

- دروس في المدارس النحوية لـ عبده الراجحي.

- همع الهوامع للسيوطي.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي.

- نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة لـ محمد الطنطاوي.

- الإنصاف في مسائل الخلاف لإبن الأنباري.

الفصل الأول:

الاختلاف النحوي.

- المبحـــــــث الأول:

- الاختلاف المفهوم و النشأة.

- المبحـــــــث الثاني:

- أسباب الاختلاف النحوي و بيئته.

- الاختلاف المفهوم و النشأة:

- مفهوم الاختلاف في اللغة و الاصطلاح:

- مفهـوم الخـلاف في اللغـــــة:

يمكن تعريفه من خلال قول ابن منظور :((المضادّة، و قد خالفه مخالفة و خلافا ... و تخالف الأمران واختلفا : لم يتّفقا ، وكلّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف)).[1]

و قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة : الخاء و اللام و الفاء أصول ثلاثة ، **أحدهما** : أن يجيء شيء و يقوم مقامه .**الثاني**: خلاف قدّام. **الثالث**: التغيير.

والأصل الأول هو المقصود هنا في قولهم : اختلف الناس في كذا ، و الناس خلفة ، أي : فمختلفون ، لأن كل واحد منهم يُنَحّي قول صاحبه و يقيم نفسه مقام الذي نحاه . وهو معنى قولهم :

الخلاف : ضد الموافقة.[2]

ومن هنا يقال : خالف الرجل صاحبه : لم يوافقه وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة و خلافا.والخلاف أعم من الضد ، لأن كل ضدين متخالفان ، و ليس كل مختلفين ضدين، لأن الضدين هما اللذان بينهما غاية الاختلاف.[3]

---

[1]- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم – لسان العرب :تحقيق :عامر أحمد حيدر ،والمراجعة : عبد المنعم خليل .ط01 . دار الكتب العلمية –بيروت 2003 م.ج05،ص 502.

[2]- أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا- معجم مقاييس اللغة – تحقيق عبد السلام هارون – دار الفكر سنة 1499هـ - 1979م - ص 210-213.

[3]- الأصفهاني – مفردات ألفاظ القرآن – الناشر دار القلم – دمشق – دون تاريخ – مادة (خلف) ص313.

- **مفهـوم الخـلاف فـي الاصـطـلاح:**

أمـا الخـلاف فـي الاصطلاح فلـم يخرج عـن المعنى اللغـوي السـابق ، الا أنه خصص في معنى التضـاد و التعارض، و من تعريفـاته .قـال أبو **الـوفاء الـبغدادي** : ((فـحد **الخـلاف** : الذهـاب الى أحد النقيضين من كـل واحـد من الخصمييـــن)) . [1]

وقــال الشريف **الجرجــاني** في تعريفه: ((منـازعة تـجري بين الـمتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال بـاطل)) . [2] وهي متقاربة في المعنى.

- **الفـــرق بيـــن الخـلاف و الاخـتـلاف** :

وأمـا الاختـلاف فيـأتي بمعنى الخلاف ، فيقـال اختلف اختلافا القوم : ضد اتفقوا ، و من ثم يستعمل كل من الكلمتين مكـان الآخر . و لـم يفرق ابن عقيل و الجرجـاني بين الخـلاف و الاختـلاف في الاصطـلاح عند تعريفـهم للخـلاف.

وفرق الـكفـوي بين الخلاف و الاختلاف بقوله : و الاختلاف : هو ان يكون الطريق مختلفا و المقصود واحدا، و الخلاف : هو أن يكون كلاهما مختلفا .

[1]- أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي –كتاب الجدل – مطبعة مصر – دون تاريخ – ص241.
[2]- الشريف الجرجاني – التعريفات – مكتبة لبنان – بيروت – ط1 – 1978- ج5- ص160.

و الاختلاف : ما يستند إلى دليل ، و الخلاف : ما لا يستند إلى دليل و الاختلاف من آثار الرحمة ..... و الخلاف من آثار البدعة.[3]

وفرق بعضهم بأنّ الخلاف : ما يحمل في مضمونه النزاع و الشقاق و التباين الحقيقي ، و الاختلاف : ما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي ، ولهذا يجري على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية : هذا اختلاف ، إذا كان الاختلاف لفظيا و الجمع بين القوبين ممكنـــا.[1]

أما الخـــلاف النـحوي:

فهو ذلك التباين المتمخّض عن تكلم الآراء ، التي أبداها النحاة حول ظاهرة لغوّيّة أو نحوية ، إذا انفضّوا طرائق قدما في تفسير هذه الظاهرة أو تعليلها ، أو استنباط الأحكام منها ، كلٌّ حسب اجتهاده ، متّكئين في ذلك على الشواهد و الأمثلة التي تدعم آراءهم ، و المنبثقة من الأصول التي اعتمدتها كل مدرسة في بناء قواعدها من قرآن كريم أو السنّة، أو كلام للعرب : شعره أو نثره، أو قياس أو سماع . [2]

[3]- أبو البقاء الكوفي – الكليات – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419 هـ/1998م – ص61-62.

[1]- محمد عوامة – أدب الاختلاف في المسائل العلم و الدين – دار البشائر الاسلامية – بيروت – لبنان- ط 2 – سنة 1418هـ - 1997م ص- 10

[2]- محمد علي الهروط ، حقيقة الخلافات النحوية في كتاب (الأنصاف) لابن الأنباري ، رسالة ماجستير – الجامعة الأردنية – 2007 م – ص09.

- **أنمـــاط الاختـلاف :**

- قسم الباحث والدكتور السيد رزق الطويل في كتابه الخلاف بين النحويين الاختلاف الى أربعة أنماط :
- **النمط الأول:** خلاف أساسه اختلاف اللهجات : ومن أمثلته:

- " **مـــا** " : النافية تعمل عمل ليس بشروط ، و تسمى الحجازية و عند **تميم** لا تعمل و لو استوفت شروط إعمالها . و هذه الظاهرة لغوية سجلتها كل كتب النحو تقريبا.
- يجب نصب المستثنى المنقطع : قال **الأشموني** هذه لغة جميع العرب سوى تميـم و عليها قراءة السبعة لقوله تعالى : ((**مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ**)). الاية (157) سورة النساء وعن **تميم** فيه إبدال وقع كالمتصل فيجيزون ما قام أحدٌ إلا حمارٌ ، و ما مررت بأحدٍ إلا حمارٍ.
- " **هيـهـات** " : أورد **الأشموني** عدة آراء في التكفيف النحوي لهيهات و وأنها عند الجمهور اسم فعل ماض، و عند **أبي اسحاق** اسم بمعنى البعد، و أنها موضع رفع الآية ، و عند المبرد ظرف غير متمكن و بني لإبهامه ثم ذكر هذا الخلاف (و يفتح الحجازيون تاء هيهات)، و يقفون بالهاء و يكسرها تميم و يقفون بالتاء ، و بعضهم يضمها .
- "**هلـم**" : عند بني تميم تتصل بها علامات التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث ، وعند الحجازيين هلـم على حالة واحدة فلا تتصل بضمائر كأسماء الأفعال.

- فتح آخر الفعل المؤكد صحيحا أو معتلا مثل: اضْرِبَنَّ ، و اخشيَنَّ، و أرقيَنَّ ، و اغزوَنَّ ، قال **الأشموني** مشيرا إلى هذا الضبط لآخر الفعل المؤكد و هذه لغة جميع العرب سوى قزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة **نحو** ترمي ، فتقول: هل ترمِنَ يا زيد .

وهذا الخلاف القائم على اختلاف اللهجات العربية ممتزجة كما هو واضح باصطلاحات النحاة المتقدمين منهم و المتأخرين ، مثل البناء و الإعراب ، وما لا ينصرف و الكسر و النصب و الرفع و نحو ذلك أما اللهجات في حد ذاتها فهي مجرد ضبط سمعه الرواة من أفواه القبائل .[1]

- **النمط الثاني:**

- خلاف عام بين النحاة لا يرتبط بمنهج مدرسي ، و قد يلتقي فيه البصريون و الكوفيون على رأي واحد ، و يلتقي فيه بصريون و كوفيون آخرون على رأي مغاير لأول ، و مبعث هذا الخلاف اجتهاد خاص من النحوي يدعوه لأن يخالف عن رأي مدرسته ، و هذا الخلاف غالبا يأخد صورة توجيه إعرابي أو يكون اختلافا حول ضبط كلمة أو معنى أداة ، أو ترتيب لأجزاء الجملة أو حول مصطلح نحوي و من أمثلة :

– يرى جمهور النحويين إطلاق الكلام على المفيد فقط ، و يرى بعضهم إطلاقه على المفيد و غيره. – اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، و سبويه لم يصرح له بحد ، فقال بعضهم : ما استحق الاعراب في أول وضعه ،و قال آخرون : حد الاسم ما سمى بمسماه فأوضحه و كشف عن معناه .... الخ ستة آراء.

[1]– د. السيد رزق الطويل – الخلاف بين النحويين دراسة – تحليل – تقويم – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط1 – سنة 1405هـ / 1980 م – ص 30/29.

- أما مثل أو في العطف و المعنى أو هو ما ذهب إليه أكثر النحويين و قال أبو علي و ابنا كيسان و برهان هي مثلها في المعنى فقط و وافقهم النظم و هو الصحيح ، و يؤيدن قولهم إنها مجامعة للواو لزوما ، و العاطف لا يدخل على العاطف.

- الجمع بين تمييز فاعل نعم و فاعلها ، أجازه المبرد و ابن السراج و الناظم ، للسماع الكثير، و منعه سيبويه و السرافي مطلقا ، و قيل : إن أفاد معنى جاز إلا فلا.

- نعم ما يقول محمد : من قالوا : إن ما في موضع نصب على التمييز ، اختلفوا في تكييف ما ، و الجملة بعدها على ثلاثة أقوال ، و من قالوا : إنما فاعل ، اختلفوا في تكييف ما و الجملة بعدها على خمسة أقوال .

- يجب أن يتبع النعت المنعوت في التعريف و التنكير عند الجمهور و أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة إذا خصصت النكرة ، و من هنا جعل (الأوليان) صفة (لآخران) **في قوله تعالى** : " ((**فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ**)). سورة المائدة آية (**107**) وأجاز بعضهم صفة المعرفة بالنكرة ، و أجازه ابن الطراوة بشرط الوصف خاصا بذلك ، و الصحيح مذهب الجمهور ، و ما أوهم خلاف ذلك فمؤول.[1]

[1]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى * منهج السالك إلى ألفية ابن مالك * تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – ط1 – 1375 هـ/1955م – ص394.

- **النمط الثالث:**
- خلاف بين أعلام المدرسة الواحدة في إطار منهج المدرسة و قد يخرج المخالف عن منهج مدرسته لاعتبارات أيدت لديه ما ذهب إليه ، و هذه أمثلة هذا النوع :

1- " **أو** " التي ينصب المضارع بعدها .

- ذهب الكسائي إلى أن " **أو**" المذكورة ناصبة بنفسها ، و ذهب الفراء و من وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة.

و هذا تفرد الكسائي رائد هذه المدرسة برأي مخالف لجمهور المدرسة الكوفية .

2- ذهب يونس إلى أن " **لكـن** " حرف استدراك و ليست عاطفة ، و أن الواو قبلها هي العاطفة ، و خالفته في ذلك مدرسته ، أو خالفه جمهور النحاة الذين يقولون أنها هي العاطفة.

3- خالف الأخفش منهج مدرسته البصرية و تابع الكوفيين في إعراب فعل الأمر .

- قال ابن هشام : ((و زعم الكوفيين و أبو الحسن أن لام الطلب حذفت حدفا مستمرا في نحو : قـم و اقعد ، و أن الأصل لتقم و لتقعد ، فحدفت اللام للتخفيف و تبعها حرف المضارعة)) .

4- وافق الأخفش الكوفيين في جواز رفع الوصف فاعلا ظاهرا من غير اعتماد للوصف ، و كذا الظرف ، قال الرضي : و الأخفش و الكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على على أنه فاعل لها

من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحـو : قـائم الزيدان ، كما يجيزون في نحو : – في الدار زيد أن يعمل الظرف بلا اعتماد.

5– لا يجيز سيبويه " في" حتى الجارة أن تعمل في مضمر ، و أجاز ذلك المبرد ، مخالفا في ذلك سيبويه و المدرسة البصرية .

6– يجوز عند الكوفيين أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا ، و وافقهم على هذا الرأي المازني و المبرد من البصريين.

- **النـمـط الرابـــــــع:**

الخلاف بين المدرستين ، الناشيء عن اختلاف منهجيهما ، و هو الخلاف الذي اتسع مداه ، في خلال المدرستين (البصرية و الكوفية) و فيما بعد ذلك ، و كان له أثر عميق في الدراسات النحوية. وهذا النوع من الخلاف هو الذي ركزنا عليه في بحثنا بدراسة موضوعية تتبع أسبابه و تصف نشأته و تسجل آثاره.[1]

[1]– د. السيد رزق الطويل – الخلاف بين النحويين (مرجع سابق) ص 35/33.

- نشـــــــــــأة الاختـــلاف:

- الخلاف في الرأي شيء طبيعي بين الناس ، و أمر واقع بديهي ، لا يمكن إنكاره أو نفيه و على الرغم من أن اللغة عنوان بارز على توحيد و تنميته و ترسيخه إلا أن الاختلاف في بعض قضاياها قديم ، فقد نقل عن **أبي عمرو بن العلاء** قوله :

« مالســـان حمير، و أقاصي اليمن لسـاننـا، و لا عربيتهم عربيتنـا ».[1]

- و إن المتتبع لتاريخ النحو يعي تماما أن هذا العلم إنما انبنى ، و قام و استوى على الخلاف ، و ليس أمر هذا الخلاف بين العلماء بالأمر الخفي . فثمة إشارات مسة قضية حول خلافات نحوية كانت بين النحويين، و عامة العرب من جهة ،أو بين النحويين والشعراء من جهة ثانية ، أو بين النحويين أنفسهم من جهة ثالثة . غير أن هذه الخلافات كانت تتسع و تضيق . فبينما كانت محصورة وضيقة بين النحويين و غيرهم ، كانت فسيحة ممتدة بين النحويين أنفسهم ، تكاد تستوعب مجمل قضايا النحو . و قد تبلورت في هذه الخلافات الأنظار النحوية في مبتدأها الأول . فشكلت ما يسمى بالمذاهب النحوية أو المدارس النحوية.[2]

و قد كانت البصرة مولد هذا النحو العربي في أوائل عصر بني أمية فهي صاحبة الفضل في ابتكاره، و ترقيته و تنسيقه ، بدءًا بأبي الأسود الدؤلي الذي كتب (التعليقة) غير أن ما جاء فيها لم يكن ليزيد على بضعة قوانين في اللسان العربي ،ثم ازدهرت دراسات النحو رويدا رويدا ، فدخله التعليل ، و

[1]- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي : المزهر في علوم اللغة و أنواعها – منشورات المكتبة العصرية – بيروت – ج01 – ص 174.
[2]- أحمد ياقوت :ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – سنة 1994 – ص 447.

تعددت أبوابه ، و ضبطت مسائله حتى ظهر ناضجا كل النضج عند الخليل بن أحمد و تلميذه سيبويه.[3]

و قد مر النحو العربي في نشأته بعدة مراحل حتى استوى على سوقه ، و أصبحت له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة و الدارسين لهذا العلم ، و خاصة بعد الطبقة الثالثة البصرية و الأولى الكوفية ، و بداية الطبقة الرابعة البصرية و التي يرأسها سيبويه و الثانية الكوفية و التي يرأسها الكسائي ، و ذلك بعد انتقال مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة حضارة العراق الثانية، التي اشتد الخلاف النحوي فيها و برز بروزا واضحا .و عندما يذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدى غالبا البصريين و الكوفيين ، الذين أخذوا النحو عن سكان جزيرة العربية و قبائلها ، التي بلهجاتها نزل القرآن الكريم ، و دار بينهما الخلاف في جل أبواب النحو و مسائله ، على ما تفرغ من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سببا في وضعها و هو السماع عنها، و لم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلفاه من مسائل و آراء في النحو العربي من حيث القواعد و الفروع.

و لم يكن بعدهما خلاف ذو بال يذكر ، حيث جاء بعدهم أهل بغداد و نحوهم قائم على ما دار بين البصريين و الكوفيين ، و لم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو الكوفي و البصري ، فلم يزيدوا

[3]- محمد بهجة الأثري :الموفي في النحو الكوفي – مجلة المجمع العلمي العراقي – المجلد الثالث ج 03 – سنة 1955 م – ص 447.

على النحو إلا أنهم انتقوا من آراء المدرستين ، ولذا سموا مدرسة الانتخاب أو المدرسة المزدوجة أو المدرسة التوفيقية.[1]

و أما ما جاء بعد البغداديين من علماء الأندلس و مصر و الشام في القرنين الخامس و السادس و ما بعدهما ، فلم يكن للخلاف بينهم انتشار ، حيث انهم اتجهوا للتأليف في تخصصات اللغة من نحو و صرف و معاجم و أصوات ، ووضع الشروح و الاختصارات ، لما تركه علماء البصرة و الكوفة ، و ظهرت المؤلفات النحوية القيمة في بابها ، و منها كتاب (المفصَّل) للزمخشري ، الذي سار فيه على نسق ترتيب أبي علي الفارسي في (الإيضاح العضدي) ،لذا أصبح المفصّل ، الشغل الشاغل للشّراح في القرن السابع، و منأشهر الشُّراح له ابن يعيش ، حيث يعد شرحه من أفضل الشروح.[2]

و بفضل ثروة التأليف و الشرح و الاختصارات امتلأت المكتبات ، و أصبح للنحو و فروع اللغة مراجع لا تحصى يرجع إليها الدارسون .

و ما كانت تلك الثروة النحوية العظيمة إلا نتيجة كانت بين المدرستين البصرة و الكوفة من خلافات نحوية ، فهذه البصرة نشأ بها النحو قبل الكوفة ، أخد أهل الكوفة النحو على علماء البصرة ثم انتهجوا بالنحو و مسائله نهجا خاصا بهم ،و خاصة على يد الكسائي ، الذي كانت له اليد الأولى و الطولى في الخلاف بين المدرستين ، و أصبح الخلاف واضحا حتى طال جميع أبواب النحو و مسائله .

[1]- د. مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو – مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر – ط2 – سنـــة 1377 هـ/1958م- ص90.

[2]- د.شوقي ضيف : المدارس النحوية – دار المعارف – القاهرة – مصر ط7- سنة 1968 م – ص 28.

و أصبح لكل مدرسة من المدرستين مذهب خاص بها في الخلاف النحوي ، تقوم عليه دعائم مدرستهم ، و طرق بحثهم في الخلاف ، و منهجهم الذي سلكوه في بحث الخلاف.

لكن تطور الخلاف و اشتد بظهور مدرسة القياس و التأويل و التعليل في النحو العربي ، و تمايزت مدرستا البصرة و الكوفة في ذلك، و اشتدت حدة الخلافات بينهما إما بتأثير السياسة أو العصبية أو القبلية ، أو سعيا و راء لقمة العيش ، و رغد الحياة ، وأصبح الخلاف مادة للتسلية حينا و لشحن النفوس بالعداء حينا آخر ، و خاصة إذا كانت المناظرات و المجادلات في بلاط الخلفاء و الأمراء ، كما جرى في قصة المسألة الزنبورية.

و كان أول خلاف نحوي ظهر على ساحة بين البصريين و الكوفيين ما ذكره سيبويه في كتابه من أن الخليل بن أحمد كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقرأه ، و أن كل ما جاء في كتاب سيبويه من: قال الكوفي يكون هو الرؤاسي .وهذا ليس خلافا يعتد به ، و ربما لم يكن هناك خلاف أصلا و الذي جعل بعض العلماء يقول بوجود خلاف بين هذين العالمين الخليل و أبي جعفر الرؤاسي هو كتاب أبي جعفر الذي اطلع عليه الخليل كما ذكر سيبويه ، و لم يكن الخلاف سوى وجهة نظر متبادلة بين الرجلين ، حيث إنهما اجتمعا في القراءة على عيسى بن عمر، و هذا جعل بينهما نوعا من الود و الأنس سمح للخليل أن يطلب كتاب الرؤاسي ، و روى منه بعض أقوال لتلميذه سيبويه ، فأثبتها سيبويه في كتابه.

و ربما كان هناك رد على قول أحدهما أو وجهة نظر للآخر ، لكن لم يكن هذا الخلاف بالمشهور و الشائع كما كان فيما بعد بين المدرستين، و لم يأخد الطابع المنهجي ، الذي ظهر بظهور الكسائي و اعتباره إماما لأهل الكوفة في النحو .

ثم إن رجلين كالخليل و الرؤاسي كانا عفيفين ، كما ذكر ذلك سعيد الأفغاني ، فلم يكونا طالبين للمادة و لا الجاه ، الذي بسببهما تأخد مسائل الخلاف ، و من متى حلت المناقشات العلمية مما يورثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة ، جميلة صافية.[1]

ولم يكن هذا الخلاف و لا غيره مما حدث في هذه الفترة المبكرة قد وصل إلى حد التنافس بين البصرة و الكوفة المتمثلين في الخليل و الرؤاسي ، حيث إن أبا جعفر لم يكن إلا بصريا ، أو تعلم النحو في البصرة ، و لم يكن بالنحوي الذي يستطيع الوقوف أمام الخليل ابن أحمد . و كذلك ما حدث بين البصريين أنفسهم في هذه الفترة من خلاف لم يكن أكثر من مذاكرة و حكاية الأقوال المخالفة و الرد عليها أحيانا ، فكثيرا ما نجد سيبويه يورد لشيخه يونس و الخليل أقوالا ثم يخالفها فيقول: (و زعم الخليل ..) (و زعم يونس..).[2]

و قيل : إن بداية الخلاف النحوي الواضح ، الذي أخذ طابع المنهجية و التنافس الشديد و تمثيل وجهتي النظر للبصريين و الكوفيين كانت بدءًا من عهد سيبويه و الكسائي ، الطبقة الرابعة البصرية و الثانية الكوفية ، و خاصة بعد أن قرَّبَ العباسيون الكسائي و تلامذته ، و خصوهم بتربية أولادهم،

[1]- سعيد الأفغاني :في أصول النحو العربي – المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان – ط2 – 1407هـ/1987 م – ص 168.

[2]- د. مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو – (مرجع سابق) – ص66.

و بالإغداق عليهم ، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم و أحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة ، لذلك كانت روابط الود بين بني العباس و أهل الكوفة المتانة بالمكان ، الشيء الذي لم يتوفر للبصريين .

و لذلك اجتهد الكوفيون للتمسك بدنياهم التي نالوها من بني العباس، و وقفوا بالمرصاد للبصريين ، الذين يفوقونهم علما ، و حالوا بينهم و بين النجاح المادي ، و كذلك المعنوي لدى العباسيين ، و حاولوا بكل قوة الحط من مكانة البصريين أمام الخلفاء و الأمراء ، فمن لم يقدروا على إبعاده بالمال ، سعوا في الغض من علمه و مكانته لدى بني العباس ، مما كان له الأثر في الوقوف ضد البصريين زمنا طويلا ، و الانتصار للكوفيين في المناظرات العلمية في بلاط الخلفاء و الأمراء ، و لصاحب مدارس النحو (شوقي ضيف) رأي آخر ، حيث يقول : " إن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه ، و أعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية و غيرها من مدارس النحو المختلفة ، حيث إنه كان عالما بلغات العرب ، و كان ثاقب الذهن ، حاد الذكاء ، خالف أستاذه سبويه في كثير من المسائل و حمل عليه ، و حمل عنه الكوفيون و مضوا يتسعون فيه ، فتكونت مدرستهم .وهو الذي فتح للفراء و الكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه و الخليل على مصاريعها و بذلك أعدهما للخلاف عليها ، و تنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبها النحوي الجديد.[1]

[1]- د.شوقي ضيف : المدارس النحوية (مرجع السابق) – ص156/95.

و لم يكن الأخفش تلميذ سيبويه زائدا في هذا الخلاف بالرغم من أنه عمقه و فتح أبوابه ،و لم يكن اتصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرة النحوية المشهورة بين سيبويه و الكسائي ، و خذل فيها سبويه ، فجاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون ، بعد أن اطمأن إلى رغد العيش معهم فوافقهم في بعض مسائلهم.[1]

ثم جاء عصر ثعلب و المبرد ، فاشتدّ الخلاف بينهما ، و كل منهما رأس مدرسته ، و الظاهر أن ثعلبًا أوّل من أكثر من ذكر آراء البصريين و الكوفيين مقرونا بعضها إلى بعض ، فهو يستّعمل (قال البصريون) ، أو (أهل البصرة)،و (قال الكوفيون) أو (أهل الكوفة).

و جاء بعد ذلك أبو بكر بن السراج ، و الزجاج ، و أبو بكر بن الأنباري ،و أبو موس الحامض، و أخذو في المفاضلة بين المذهبين.

ثم ظهرت أخيرا طبقة من النحويين حاولوا الجمع بين آراء هاتين المدرستين و التوفيق بينها ، أمثال ابن كيسان و ابن الخياط و غيرهما.[2]

[1]- الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة – دار المعارف – القاهرة – مصر – ط2 – ص 105.
[2]- منصور صالح محمد علي الوليدي : الخلاف النحوي في المنصوبات – عالم الكتب الحديث – ط 1 – ص 15.

- **أسبـاب الاختلاف النحوي و بيئته:**

- **أسباب الاختلاف النحوي :**

ظهرت عدة عوامل أزكت روح الخلاف و هيأته ، سواء أكان خلافا بين المذهبين البصري و الكوفي ، أم بين رجال المذهب الواحد ، و هذه العوامل منها ما هو طبيعي ، يرجع إلى الموقع الجغرافي لكل منهما ، و منها ما هو سياسي ، و منها ما راجع إلى أسلوب التفكير و طريقته في الدرس النحوي ،و منها ما يرجع إلى اللغة العربية و طريقة البحث العلمي فيها ، و سوف نلقي الضوء على أهم هذه العوامل التي كانت سببا في وجود الاختلاف بين النحاة و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- أولا: **المـــــادة العلميـة** :

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ و الأسهل منها على اللسان ، و لذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية و المصونة فطرتهم من الحضارة الأجنبية ، فاختاروا من العرب قيسا و تميما و أسدا ، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة و الاعراب و التصريف ، ثم أخذوا من هذيل و بعض الطائيين ، و لم يأخذوا عن حضري و لا من سكان البراري ممن كانوا يجاور الأمم الأخرى ، و من هنا رفضوا الأخذ من لخم و جذام لمجاورتهم أهل مصر ، و لم يأخذوا من قضاعة و لا من غسان لمجاورتهم أهل الشام ، و لا من النمر لمجاورتهم اليونان ، و لا من بكر لمجاورتهم الفرس ، و لا من عبد قيس و لا من أزدعمان لمخالطتهم الهند والفرس ، و لا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند و الحبشة ، و لا من بني حنيفة و سكان اليمامة و سكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقمين عندهم ،

بل رفضوا الأخذ من حضارة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم .

- ثانيـــا : **التـأكد من الثقـــات في صحة المروي** :

كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخدون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة و الأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم. أما الكوفيون فقد تساهلوا في التثبت في صحة المسموع و أمانة راويه و سلامة قائله ، فأخذوا عن حماد الرواية و خلف الأحمر و كلاهما متهم في روايته يصنع الشعر و ينسبه إلى غيره من الأقحاح.[1]

- ثالثـــــا : **الاختـــلاف المنهجـــي** :

اختلفت مناهج العلماء عند جمع المادة العلمية ، و من ثم عند التطبيق ووضع القواعد ، فلكل منهم أسلوبه الخاص ، و يتضح ذلك في استعمالهم للأصول النحوية كالقياس و السماع و الرواية ، فالكوفيون كانوا يمارسون فنونا كلها تقوم على الرواية الواسعة كالقراءات و التفسير و الشعر فأنكروا على البصريين إهدار ما سمّوه غير فصيح من كلام بعض القبائل و جوّزوا القياس على كل ما سمع من العرب ، حتى و لو كان بيتا واحدا ، و إن خالف الشائع الأفش في كلام العرب ، و بناءً على ذلك الأصل جوّزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد ، و هو الذي سمّاه البصريون شاذًا.

[1]- د. محمد الشاطر أحمد محمد : الموجز في نشأة النحو – مكتبة العليات الأزهرية – القاهرة – مصر – سنة 1403 هـ / 1983 م – ص 25 – 27.

- رابـعـــا : **تطور المادة اللغويـــة :**

إن إغفال النحويين عن العامل الزمني كان أحد أسباب الخلاف بينهم ، عاملا رئيسيا من عوامل التشعيب في أحكام اللغة و قواعدها ، فقد لحق كثيرا من ألفاظ اللغة ، و ظواهرها النحوية ظروبا من التغيير في الحقبة التي سبقت استقراء المادة اللغوية ، كالتغيير في أسماء الأفعال و أسماء الأصوات ، و نعم و بئس و حبذا ، و ليس و عسى و كثيرا مما شاكل هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة ، فأصبح للظاهرة الواحدة صورتان : واحدة تمثل الطور القديم ، و أخرى تمثل الطور الحديث ، و قد حار النحويون في مثل هذه الصيغ و الكلمات لأنها لا تنسجم و قواعدهم التي أصلوها فثار بينهم جدل طويل و خلاف عميق .

- خامســـا : **سعـة الاطلاع :**

و هذا أمر يرجع إلى العلماء أنفسهم إذ تختلف سعة مرويّاتهم و قدرتهم على التحليل اللغوي و فهم مقاصد العرب في كلامها.[1]

[1]- منصور صالح محمد علي الوليدي : الخلاف النحوي في المنصوبات - (مرجع السابق)- ص 13.

- سادســا : **التنــافس العلمــي و اثبـات الذات :**

فالمنافسة بين العلماء سبب من أسباب الاختلاف النحوي ، و هذا أمر غريزي في جبلة الناس كلّ يحب أن يجد لنفسه المكانة ، و القدمة ، سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس ، و هذا أذكى شعلته بين المدرستين لخلفاء العباسيون الذين أدوا دورا مهما في تفضيل النحاة بعضهم على بعض ، و تقريبهم منهم بالإضافة إلى اجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدب بينهم ، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين ، و يحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحاة البصرة ، و قد ظهرت روح المنافسة بين العلماء حينها أحس الكسائي أن سيبويه يريد القدوم إلى بغداد لينافسه في منزلته. وقد يتسامح الكسائي في كل شيء غير هذا، و لا ريب أنه سيوصد كل باب أمام سيبويه للنفاذ إلى ما يريد .

و برزت هذه الروح بشكل واضح لما جاء المبرد إلى بغداد ، و فريق عن ثعلب تلامذته في المسجد ، مما أثار فيه غضبا ، لأنه شاركه في المنزلة العلمية ، وفي منافذ الرزق و الخطوة عند الرؤساء ، و من ثم تولدت في نفسه عصبية تتفاوت مظاهرها التعبيرية عنده بتفاوت الحال النفسية التي تنتابه ، فهو حينا يظهر في تعبيره روح ساخر من البصريين ، و طورا يفضل عالم كوفي على آخر بصري بأسلوب عصبي ظاهر ، و أحيانا يخطىء الكوفيين صراحة ، و ازدادت هذه المنافسة وضوحا بين طلاب ثعلب و المبرد ، و تمخضت عن ظواهر علمية غير متزنة كثرت فيها تأويلات الشواهد ، و الجري وراء العلل ،

و الاستغراق في بحثها ، و اصطناع روايات لا حقيقة لها.[1] و قد دونت المؤلفات الكثيرة من المناظرات مثل ما دار بين الكسائي و سيبويه ، و بين الكسائي و الأصمعي ، و بين المازني و ابن السكيت ، و بين المبرد و ثعلب ، و من نحاة بغداد بين الزجاجي و ابن كيسان ، و قد أفرد السيوطي لذلك بابا في كتابه (الأشباه و النظائر) سمّاه (فن المناظرات و المجالسات و المذكرات) ، كما ألف الزجاجي كتابا أسماه (مجالس العلماء) تحدث فيه عن مجالس العلم و المناظرات بين النحاة .

- سابعـــا : **الاتجاه السياســـي و العصبية الاقليمية** :

فكل فريق يريد القدمة لبلده ، فالخلاف بين البصرة و الكوفة يعود إلى الاحداث الأخيرة من زمن الخلافة الراشدة حيث اشتعلت نار الفتنة ، ثم إن خلاف بين وجهتي النظر النحوية لم تكن للسياسة و لا للعصبية تأثير مباشر فيه ، و إنما كان التكتل لكل فريق استجابة للعصبية ليس غير ، و أن التعصب الذي نشأ و شتد بين المصريين كان وليد السياسة و السياسة هي التي تعهدته حتى اشعلت ناره ، و بعد الهدوء السياسي تحول اتجاه البلدين الى العصبية للبلد ، و على ضوء ذلك ظهرت العصبية واضحة في المناظرات التي جرت بين البلدين ، و في أشعار كل من البلدين في الآخر .[1]

[1]- جبالي ، حمدي محمود : الخلاف النحوي الكوفي - رسالة دكتوراه – الجامعو الأردنية – سنة 1995م – ص 36.

[1]– سعيد الأفغـــاني : في أصول النحو (مرجع سابق) – ص 207.

- **بيئة الاختلاف مدينتا البصرة و الكوفـــة :**

ظهرت الدراسات النحوية أول ما ظهرت في العراق لأن الحاجة إليها في العراق كانت أشد ، و الشعور بهذه الحاجة كان أوضح ، و أول لحن بالحاضرة سمع بالعراق ، و كان في كلمات الآذان و هو قولهم (حيّ على الصلاة) بكسر حيّ و الصحيح الفتح ، كما أنّ الاختلاط بغير العرب في العراق كان أدخل ، و لم يكن اقبال غير العرب على هذه الدراسة بأقل من العرب ان لم يكن أكثر و أعمق .و كان مركز هذه الدراسة البصرة حاضرة العراق أولا ، ثم شاركتها الكوفة فيما بعد و اتخذت لها منهجا في البحث سارت على هداه ، و البصرة و الكوفة هما العراق ، و كانوا يطلقون أحيانا عليهما اسم العراقين.

و فيما يلي سنخص كل بيئة من البيئتين بكلمة تكشف عن طبيعتها و موقعها و سكانها و أثر ذلك في اجتذاب سكان و منهم العلماء و المشايخ .

- أولا : **البيئة البصرية :**

في القاموس : البصرة : الأرض الغليظة ، و حجارة فيها بياض و هي رخوة ، و لعل البصرة سميت بهذا الاسم لأن الموضع الذي اختطت فيه كان يتسم بهذه الصفات ، و كان إنشاؤها في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 15هـ ، و قد أنشأت على طرف البادية ، في صقع عـاش في الحرية البدوية الآماد الطويلة فلم يمتد إليه نفود أجني يلين من شكيمته و العرب النازلون فيهم لم يَعْرُهم ما يبدل صلابة عقليتهم العربية ، و قد تجلى ذلك في كل ما يتصل بهم من علوم و غيرها .[1]

[1]- الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو (مرجع سابق) – ص 127.

و أما سكان البصرة فأكثرهم من قبائل العرب الفصحاء مثل : قيس ، و تميم الذين بقوا على عروبتهم ، و تحف بها أيضا قبائل عربية سليمة السليقة و على مقربة منها بوادي نجد و البحرين بالإضافة إلى الأعراب الذين كانوا يفدون إليها من داخل الجزيرة العربية ليشهدوا سوق المربد التي كانت عكاظ الإسلام.[1]

بهذه الصورة تؤكد المراجع ، و يؤكد الباحثون أمثال الأستاذ سعيد الأفغاني و الأستاذ محمد الطنطاوي رحمه الله ، عروبة البصرة ، و استقامة لسان أكثر السكان فيها و مجاورتها للفصحاء ووجود سوق المربد ميدانا لتنافس الشعراء و الفصحاء ، و يشير الدكتور شوقي ضيف إلى أنه فيما يظهر له أن كفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات مثل اليونانية و غيرها في القرن الثاني للهجرة ما لم يكن للكوفة ، فقد كانت مرفأ تجاريا للعراق على خليج العرب ، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافتها المختلفة و أيضا فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة " **جنديسابور**" الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية و الفارسية و الهندية.[2]

- و كانت البصرة قريبة من البادية و بعيدة نسبيا عن الحاضرة أكثر من زميلتها الكوفية ، و هذا ما اسهم في صفاء اللغة المكتسب من عدم الاختلاط.

و كان في هذه البيئة التي تموج بمختلف القبائل العربية المعترف بالسلامة اللغوية ، و كذلك بالرواة و الحفظة و النقدة ، و ما بين جميع سكانها من الإندماج و عدم الفوارق الطبقية ، و مشاركة

[1]– سعيد الأفغاني : في أصول النحو – (مرجع سابق) – ص 189.
[2]– شوقي ضيف : المدارس النحوية (مرجع سابق) ص20.

جميع الطبقات و القبائل في العمل ، و وجود هذه الروح و هذا الاستقرار و الانسجام كان داعيا علميا خالصا ، له الأثر الطيب في سلوك البصريين في قواعدهم ، حيث الأساليب العربية متوافرة حولهم ، تجود لهم بكل ما يحتاجون من شواهد للقواعد ، دون منافس ، و دون إجهاد أو تعب ، مما جعلهم يتابعون سلسلة الاستقراء مطمئنين ، فجاءت قواعدهم سليمة ، لأنها مأخودة ممن هو مقطوع بعربيته ، و موثوق فيه بالرواية عنه.[1]

- ثانيـــا : **البيئة الكوفيـــــة :**

- **الكوفة** : لغة هي : الرمال المتجمعة ، وهي من التكوّف ، أي التجمع ، و قيل : الكوفة الرملة الحمراء ، و بها سميت الكوفة ، و أسست الكوفة في عهد عمر ابن الخطاب بعد أختها البصرة بستة شهور أو أكثر على اختلاف الروايات ، و إن كان أوثقها أنها بعد البصرة بستة أشهر، و كان تمصير الكوفة سنة 15 هـ ، و قد أنشأت الكوفة بالقرب من الحيرة المناذرة قديما في إقليم كان تحت إشراف الأكاسرة خاضعا لإمرتهم بث إليه الروح الفارسية في علومها و أنظمتها من حرية التفكير لسلطان العقل .[2] و كانت الكوفة قبلة أنظار العرب و زعمائهم و قادتهم ، فنزل بها من السكان أربعة بيوت عربية و هم : آل زرارة الدّارميون ، و آل زيد الفزاريون ، و آل ذي الجدّين الشيبانيون ، و آل قيس الزبيديون .[3]

[1]– السيد رزق الطويل : الخلاف بين النحويين (مرجع سابق) ص 36.

[2]– الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو (مرجع سابق) – ص 127.

[3]– د. مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو – (مرجع سابق) – ص12.

- و في الكوفة هبط سبعون رجلا من صحابة رسول الله صل الله عليه و سلم ممن شهدوا بدرا و ثلاثمئة من أصحاب الشجرة ، و كان أبو العباس يقول بعد أن استمع إلى مناظرة طويلة بين ابن عياش الكوفي و أبو الهذلي البصري : " **الكوفة بلاد الأدب ، ووجه العراق و هي غاية الطالب ، و منزل خيار الصحابة و أهل الشرف** ".

و من هنا يتضح لنا أن الكوفة قصد إليها أشراف القوم ، و كثير من سراة القبائل، و اتخاذها علي بن طالب عاصمة لخلافته أخيرا فكانت ملتقى زوار ، و مجتمع قبائل و استتبع ذلك أن يكون من السكان العرب في الكوفة طبقة من العليـة و الأشراف لا يهمهم من الحياة إلا ما يتصل بعاداتهم و تقاليدهم ، و لم يشركوا للجماعات الأخرى التي هي قوام الحياة لشعب الكوفة إلا في قليل من الأعمال.

- و إذا كانت الكوفة قد كانت من عدم الاستقرار ، و تناحر العصبيات حتى سخط عليهم عمر و طلب من يعذره في أهل الكوفة ، فإنها نعمت بالدراسات الفقهية على مذهب أبي حنيفة ، كما نعمت بثلاثة من القراء المشهورين من بين السبعة القراء الوجودين في العالم الإسلامي ، و قراء الكوفة هم حمزة و عصام و الكسائي ، ولحصرهم على الطابع العربي ثار أهل الكوفة على الحجاج عندما ولى للقضاء سعيد بن جبير و هو من وجهاء التابعين ، و قالوا : لا يصلح للقضاء الإعرابي ، فعزله الحجاج و استقضى أبا بردة بن أبي موسى الأشعري .[1] كانت هذه إلمامة سريعة حول بيئة الإختلاف النحوي (البصرة و الكوفة) تاريخيا و جغرافيا.

[1]- السيد رزق الطويل : الخلاف بين النحويين (مرجع سابق) ص 39.

- **الكتب المؤلفة في الاختلاف :**

إن موضوع الخلاف النحوي من الموضوعات التي شغل بها النحويون منذ زمن بعيد. فقد ألف الكثير منهم في هذا الموضوع. ولا ريب أن هذه المؤلفات كانت استجابة طبيعية لما دار من خلافات بين النحاة، ولتلك العصبية التي وجدت ما يستوعبها من صدور النحاة، بقصد إبراز المذاهب النحوية العامة، أو الفردية بصفات متميزة منفردة .

و قد عرضت هذه الكتب الخلاف بين النحويين ، سواء كان ذلك بين البلدين (البصرة و الكوفة) أو بصورته العامة بين النحويين جميعا ، إلا أن هذه المؤلفات على الرغم من وفرتها- لم تصل إلينا جميعها إلى الآن. وليس بين أيدينا من كتب الخلاف الخاصة سوى أربعة كتب، وفق ما سنفصله بعد قليل، أما الكتب الأخرى فلم تصل إلينا، ولم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها عن علم، فقد تكون قابعة في خزائن مكتبات العالم، ورفوفها، تنتظر من يكشف عنها غبار الزمن ، ، ويظهرها إلى عالم النور و من هذه الكتب :

1- المهذب في النحو أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري.

2- اختلاف النحويين لأحمد بن يحي ثعلب.

3- المسائـــل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون و الكوفيون . لأبي الحسن بن كيســـان.

4- المقنع في اختلاف البصريين و الكوفيين . لأبي جعفر النحاس.

5- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين . لأبي محمد بن درستويه.

6- النصرة لسبيويه على جماعة النحويين. لأبي محمد بن درستويه.

7- الاختلاف لعبيد الله بن محمد الأزدي.

8- الخلاف بين النحويين لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني .

9- الانتصار لثعلب لأحمد بن فارس.

10- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين. لأحمد بن فارس أيضا.

11- المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة و الكوفة. لعبد المنعم بن محمد الغرناطي.

12- الإسعاف في مسائل الخلاف . لأبي محمد بن إياز.

13- الذهب المذاب في مذاهب النحاة. ليوسف الكوراني الكردي.

أما ما وصل إلينا من كتب الخلاف النحوي فهي: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين) لـ **أبي البركات الأنباري** فهو كتاب مهم لا يستغني عنه باحث في محاولة الوصول إلى تصور للجدل النحوي ، عند كلا الفريقين (البصرة و الكوفة) ، و هذا الكتاب جمع أهم المسائل التي إختلفت عليها المدرستين ، فكانت عدتها مئة و احدوعشرين مسألة،رتبهاصاحبها،متأثرا بمسائل الخلاف بين الفقهاء و له كتاب أسرار العربية ، ويحمل بين طياته ، مسائل خلافية أيضا.[1]

[1]- عبده الراجحي : دروس في المذاهب النحوية – دار النهضة العربية – بيروت – لبنان – 1980 م – ص 110 .

- (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين) لأبي البقاء العكبري و هذا الكتاب يشمل خمسا و ثمانين مسألة.(ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة و الكوفة) لعبد اللطيف الشرجي الزبيدي ، و عدد المسائل في هذا الكتاب مئتان و ثلاث و عشرون مسئلة.[1]

و لا يعني كل هذا أن النحويين قصروا عنايتهم بالخلاف على هذه المؤلفات ، بل إن كتبا نحوية كثيرة تناولت الخلاف النحوي ضمن البحوث النحوية ، فلا تكاد تذكر مسألة نحوية في أي باب من أبواب النحو إلا مشفوعة بالخلافات العديدة التي أثيرت حولها من لدن النحويين ، و لعل هذه المصنفات لا تختلف في أهميتها و قيمتها عما ذكر من مؤلفات خاصة في الخلاف .

كما كان للمحدثين إسهام كبير في هذا السياق.فقد ألفوا كتبا كثيرة عرضت الاختلاف النحوي منها:

1- المدارس النحوية : شوقي ضيف.

2- المدارس النحوية أسطورة و واقع : ابراهيم السمرائي .

3- دروس في المذاهب النحوية : عبده الراجحي.

4- الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين و كتاب الإنصاف : محمد خير الحلواني.

5- الخلاف بين النحويين : السيد رزق الطويل .

6- مدرسة الكوفة : مهدي المخزومي .

[1]- منصور صالح محمد علي الوليدي : الخلاف النحوي في المنصوبات - (مرجع السابق)- ص 17.

7- الخلاف بين نحاة البصرة: عطا موسى.

8- المدارس النحوية : خديجة الحديثي.

9- نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي.

10- نشأة النحو في المدرستين البصرية و الكوفية : طلال علامة.

11- المصطلح النحوي : عوض العوزي.

12- مدرسة البصرة النحوية نشأتها و تطورها: عبد الرحمن السيد.

13- في مصطلح النحو الكوفي : تصنيفا و استعمالا و اختلافا : حمدي جبالي .

14- دراسة في النحو البصري و الكوفي : سامي عوض .

15- قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف : زين الدين مهيدات.

16- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سبويه: عبد الكريم جواد ، كاظم الزبيدي .

17- ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين : محمد حسنين صبرة .

18- المذاهب النحوية : مصطفى السجنجري.[1]

[1]- محمد علي الهروط : حقيقة الخلافات النحوية في كتاب الإنصاف (مرجع سابق) – ص 30/29

الفصل الثاني:

نماذج الاختلاف و أثره في ثراء الدرس النحوي.

- المبحـــــــث الأول:

- نمـــــــاذج لمسائـــل خلافية.

- المبحـــــــث الثاني:

- مظاهر الاختلاف و آثاره في الدرس النحوي.

- نمـــــــــــــــاذج لمســـــــــائل خلافية :

- مســـــــــــألة العـــــــامل في المبتدأ :

- ذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك **نحو**: (**زيدُ أخوك** ، **وعمروٌ غلامُك**) . وذهب البصريون الى ان المبتدأ يرتفع بالإبتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قومٌ الى انه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون الى أنه يرتفع بالمبتدأ يرتفع بالابتداء) .[1]
- اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا إنهما يترافعان ، كل واحدٍ منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا معمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، **قال الله تعالى** (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) فنصب (أيا ما) (بتدعوا) ، وجزم (تدعوا) (بأيّاما) ، فكان كلُ واحد منهما عاملاً ومعمولاً. وقال تعالى (أينما تكونوا يدرككم الموتُ (فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بأينما .

[1]- كتاب – التطبيق النحوي – لدكتور"عبده الراجحي" – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – الطبعة الثانية – سنة 1998 م- ص 84.

- وقال تعـالى: (**فأينما تولوا فثم وجه الله**) الى غير ذلك من المواضع، فكذلك هاهنا.
- **قالوا** : ولا يجوز أن يقال ان المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو إما ان يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره او غير شيء ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله الى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال (زيدٌ قائماً) كما يقال (حضر زيدٌ قائماً) ، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافعٌ موجودٌ غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف.

- **قالوا** : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا والذي يدل على ان الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع.

- **و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا** : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي امارات ودلالات فالأمارةُ والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر فصبغت أحدهما

وتركت صبغ الآخر لكان تركُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا . وإذا ثبت أنه عاملٌ في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، **نحو** "كان " وأخواتها و " إنّ " وأخواتها و " ظننت " وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك ها هنا.

- وأما من ذهب الى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجبا أن يكونا هما العاملين فيه ؛ غير أن هذا القول وإن كان عليه كثيرٌ من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الاسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، و الابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له.

- والتحقيق فيه عنادي أن **يقال** : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لابهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عاملٌ معه لأنه اسم والأسماء في الاصل ألا تعمل.

وأما من ذهب الى أن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي.

وهذا أيضاً ضعيف ، لأنه متى وجب كونه عاملا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله " زيد قائم ، وعمرو ذاهب " ، أو منزلٌ منزلته كقوله " زيدٌ الشمس حسناً ، وعمروٌ الأسد شدة " أي يتنزل منزلته ، وكقولهم " أبو يوسف أبو حنيفة " أي يتنزل منزلته في الفقه ، قال الله تعالى (وأزواجه أمهاتهم (أي تتنزل منزلتهن في الحرمة والتحريم ، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ، ألا ترى أنك إذا قلت " قام زيدٌ العاقل ، وذهب عمرٌ والظريف " أن العاقل في المعنى هو زيد والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ، كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما ان العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفا ، فكذلك ها هنا.

- **وأما قولهم** : إن المبتدأ يعمل في الخبر ، فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين.

- أما **الجواب عن كلمات الكوفيين** : أما قولُهم : إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحدٍ منهما لابد له من الآخر ولا ينفك عنه ، قلنا : الجواب عن هذا من وجهين:

- **أحدهما** : ان ما ذكرتموه يؤدي الى محال ، وذلك لأن العامل سبيله ان يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب ان يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال ، وما يؤدي الى المحال محالٌ.

- و**الوجه الثاني** : ان العامل في الشيء ، ما دام موجوداً لا يدخل عليه عاملٌ غيره ، لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال (كان زيدٌ أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك) بطل ان يكون أحدهما عاملا في الآخر.

- وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حاجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

- **أحدهما** : أنا لا نسلم أن الفعل بعد (أيا ما وأينما) مجزوم (بأياما وأينما) ، وإنما هو مجزوم بإن ، أو (أيا ما وأينما) نابا عن إن لفظاً وإن لم يعملا شيئاً.

- **والوجه الثاني**: أنا نسلم أنها نابت عن إن لفظاً وعملا ، ولكن جاز ان يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملها ؛ ولم يعملا من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا.

- **والوجه الثالث**: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ، فاستحق أن يعمل ، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على اصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ؛ فبان الفرقُ بينهما.

- **وأما قولهم** : إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو اداة.

❖ إلى آخر ما قرروا ، قلنا : قد بينا ان الابتداء عبارة عن التعري عن العوامل اللفظية.

- **قولهـــم** : فإذا كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامــل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما يغني عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؟ فإنكم تقولون : يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة . وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعري عاملاً في الاسم المبتدأ.

- وحكي انه اجتمع **أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء** فقال الفراء للجرمي : اخبرني عن قولهم (زيدٌ منطلق) لم رفعوا زيداً ؟ فقال له **الجرمي**: بالابتداء ، قال له **الفراء** : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له **الفراء** : فأظهره ، قال له الجرمي : لا يتمثل فقال **الفراء** : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي اخبرني عن قولهم (زيد ضربته) لم رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال **الجرمي** : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال **الفراء**: نحن لا نبالي من هذا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت (زيد منطلق) رافعاً لصاحبه ، فقال **الجرمي** : يجوز أن يكون كذلك في (زيد منطلق) لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ،

وأما الهاء في (ضربته) ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال **الفراء** : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال **الفراء** : معنى لا يظهر ، فقال الجرمي : اظهره ، قال الفراء لا يمكن إظهاره ، قال **الجرمي** : فمثله : لا يتمثل ،قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه . فحُكي أنه سُئل **الفراء** بعد ذلك ، فقيل له: كيف وجدت **الجرمي** ؟ فقال : وجدته آية ، وسئل الجرمي فقيل له كيف وجدت **الفراء**؟ فقال : وجدته شيطاناً.

- **وأما قولهم** : إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لابد أن يتقدمه عامل لفظاً او تقديراً، فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير ، وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب في أول

وضعها فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو (من وكم) وما اشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف.

- وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرفع ؛ لأنه نوع منه.

- وهذا هو الجواب عن قولهم : إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كانذلك موجباً للرفع لوجب ان تكون مرفوعة ، وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر؟ وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح ان يعمل ذلك العمل [2].

[2]- كتاب " دروس في المذاهب النحوية" الدكتور عبده الراجحي – دار النهضة العربية للطباعةو النشر – بيروت – لبنان – 1980 –ص 119/112- و ينظر كتاب "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " – تحقيق : محي الدين محمد عبد الحميد – دار مصر للطباعة – الطبعة العشرون –سنة 1980هـ/1980م – ص 219-200.

- **مســــــــــألة العـــــامل في المفعول به :**

- ذهب **الكوفيون** الى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، نحو (ضرب زيدٌ عمراً) . وذهب بعضهم الى أن العامل هو الفاعل ، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت (ظننت زيداً قائماً) تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

- وذهب **البصريون** الى ان الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً.

- أما **الكوفيون** فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل؛ وذلك لأنه لا يكون مفعولٌ إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديراً ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

❖ **الأول** : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو (يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلين يا امرأة). ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

❖ **والوجه الثاني** : أنه يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو (ضربتَ ، وذهبت) لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

❖ **والوجه الثالث** : أنه يلحق الفعل علامةُ التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا فلولا أنه يتنزل بعضه وإلا لما ألحق علامة التأنيث ، لان الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم.

❖ **والوجه الرابع** ، أنهم قالوا (حبذا) فركبوا (حبَّ) وهو فعلٌ مع (ذا) وهو اسم فصارا بمنزلة شيء واحد ، وحُكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

❖ **الوجه الخامس** : أنهم قالوا في النسب الى كُنتُ : كُنتي، [6]فأثبتوا التاء ، ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها.

❖ **والوجه السادس** : أنهم قالوا (زيدٌ ظننت منطلقٌ) فألغوا (ظننت) ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل.

❖ **والوجه السابع** : أنهم قالوا للواحد (قِفاَ) على التثنية ؛ لأن المعنى قِف قِفْ ، **قال الله تعالى** : (ألقيا في جهنم) مثنى وإن كان الخطاب لملكٍ واحد وهو مالك خازن النار؛ لأن **المعنى** : ألقِ ألقِ.والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل.

- وأما **البصريون فاحتجوا بأن قالوا** : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية ؛ فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل الى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.

- وأما **الجواب عن كلمات الكوفيين** : أما قولهم " إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما . الى آخر ما قرروا " قلنا : هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم الى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكـــــــــلام على من ذهب من البصريين الى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده ها هنا.

وأما قولهم " لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه ولا يفصل بينه وبينه " قلنا : هذا يبطل ؛ (إن) ، فإنا أجمعنا على أنه يجوز ان يقال " إن في الدار لزيداً ، وإن عندك لعمراً " **قال الله سبحانه** (إن في ذلك لآية) ، **وقال تعالى** : (إن لدينا أنكالاً) ، فنصب الاسم (بإن) وإن لم تله ، فكذلك ها هنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف هو أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو اقوى كان ذلك من طريق الاولى . على أنا نقول ؛ إن الفعل قد ولي المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حروف المعاني صار يعمل عملين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول لزيادته على حروف المعاني ؛ فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بان أنه قدوليه المعمولُ ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده.

- وأما ما ذهب إليه **الأحمر** من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعلة نحو (ضرب زيدٌ) لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم في نحو (مات زيدٌ) لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يُسمَ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية دل على فساد ما ذهب إليه .

- **مســــــــألة العـــــامل في المفعول المطلق** :

- اختلف النحويون في المفعول المطلق، إن جاء من لفظ الفعل و حروفه **نحو** : (**اجتوروا – تجاورا – تجاوروا و اجتوارا**). على مذهبين :

- **الأول** : مذهب المبرد و ابن خروف ، و نسب الى سيبويه أنه منصوب بفعل مضمر غير الفعل المذكور و التقدير عندهم (**اجتوروا – فتجاوروا – تجاورا**).(**تجاوروا – فاجتوروا اجتوارا**).

- **الثاني** : و هو ما ذهب اليه المازني و السيرافي ، و اختاره ابن مالك . و عليه أكثر النحويين ، أن العامل فيه هو الفعل المذكور ، لا تفاقهما في المعنى ، و لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه ، فلا حاجة لهذا التقدير.

- **و إن** كان من غير لفظ الفعل **نحو** : "**قعد جلوسا**" ، و نحوه ففيه ثلاثة مذاهب :

❖ **الأول**: و عليه الجمهور أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه أي قعد فجلس جلوسا.

❖ **الثاني**: أنه منصوب بالفعل الظاهر لأنهما بمعنى واحد ، و لا يحتاج إلى تقدير ما دام المعنى واحدا ، و غاية ما في هذا التقدير التكلف الذي لا حاجة له ، و هو مذهب المازني ، و نسب ابن يعيش هذا القول إلى (أكثر النحويين).

❖ **الثالث**: و هو التفصيل ، فإن كان للتوكيد **نحو** : (**قعد جلوسا**) عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه ، و إن كان لغير ذلك عمل فيه الظاهر ، و هو قول أبي الفتح ابن جني .

- **و المذهب الثاني** بعيد عن التكلف و التأويل .

كما اختلف النحويون في بعض المنصوبات التي ضمنوها باب المفعول المطلق ، ووقفوا حائرين أمامها ، إذ لا أفعال لها مثل (ويل زيد، و يحه و بله الأكف و تربا و جندلا).

و هذه الكلمات يقدر لها أكثر النحويين أفعالا من معناها ، و لكنهم أيضا يختلفون في المقدر ، فقيل : يقذر (أحزن) أي (أحزن الله زيدا ويله ، و أحزن الله زيدا ويحه) لأن الويل و الويح بمعنى الحزن ، و قيل : بل يقدر أهلك ، لأنهما بمعنى الهلاك أي (أهلك الله زيدا ويله و ويحه)

و قيل يقدر (رحم) قبل ويح و (عدب) قبل ويل . و قدروا قبل (بلة الأكف) (أترك).

و ذهب سبويه ، و المبرد ، و اختاره ابن مالك إلى أن نحو (ترابا و جندلا) مفعول به ، و التقدير (ألزمك الله و أطعمك تربا و جندلا).

و الحقيقة أن هذه الحيرة ، و الخلاف غير المحسوم ناتج عن التزام النحويين التزاما صارما يقضيه العامل النحوي ، و نستطيع أن نخرج من هذا الخلاف بمثل ما خرج به السهيلي و شيخه ابن الطراوه قبل ذلك ، فنقول : إن هذه المنصوبات نصبت بالقصد إليها و إلا ذكرها مجردة عن الإخبار عنها . و ليست مضافة ، فلم يبق إلا النصب.

اختلفوا أيضا في العامل في بعض التراكيب مثل قولهم:(مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار) و (إذا له بكاء بكاء ثكلى) فأكثر النحويين ينصبون (صوت) بفعل محذوف مقدر أي (فإذا له صوت يصوته صوت حمار). و هذا التقدير ظاهر التكلف و الجملة لا يوجد فيها ما يصلح أن يكون عاملا على مذهب النحويين ، فلذلك نقول :إن الرفع لا وجه له هنا ، لأن الثاني ليس خبرا عن الأول فيرفع ، و لا مضافا إليه فيجر . فلم يبق إلا النصب ، و لا حاجة للقول بالعامل لفظا و لا تقديرا .[1]

[1]- كتاب "الخلاف النحوي في المنصوبات " – تأليف منصور صالح محمد علي الوليدي – عالم الكتب الحديث – الأردن – الطبعة الأولى – سنة 2006- ص 158-161.

- **مســـــــــألة (أصل المشتقات، هل هو المصدر أو الفعل) ؟ :**

- المعلوم أن المشتقات هي كل الصيغ المأخودة عن أصل ، و هذه المتشقات تشمل جميع الأفعال و الأسماء و كلها على اختلافها ترجع إلى أصل واحد ، فمثلا : يضرب – اضرب – سيضرب – تضرب – ضارب – مضروب – كلها صيغ تعود إلى أصل واحد هو "الضرب". لكن اختلف النحاة فيما بينهم حول الأصل الذي يشتق منه كل هذه الضيغ المختلفة و ذهب كل منهم في تفسير هذا الأصل مذهبا خاصا به ، و ذلك على النحو التالي :

- **ذهب الكوفيون** إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

- **أما الكوفيون** فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه[1].

- ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤَكَّدِ قبل رتبة المؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها، خصوصًا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس

[1]- كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين" – أبو البركات ابن الأنباري – المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر القاهرة – الطبعة الأولى – ص237.

وفعل التعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

- ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ ويَفْعلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلًا للمصدر.
- **قالوا**: ولا يجوز أن يقال "إن المصدر إنما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه" لأنا نقول: لا نسلم، بل سُمِّيَ مصدرًا لأنه مصدرو عن الفعل، كما قالوا "مَرْكَبٌ فَارِه، ومشرب عذب" أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا.
- **وأما البصريون** فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.
- وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ فدلَّ على أن المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبَ والقَتْلَ، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصُوَر مختلفة.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن "ضرب" يدل على ما يدل على الضَّرْبُ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب" وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الثاني: أنا نقول: إنما صح لصحته واعتلَّ لاعتلاله للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية، وصار هذا كما قالوا "يَعِدُ" والأصل فيه يوعد؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا: "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" والأصل فيها أَوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ، فحذفوا الواو –وإن لم تقع بين ياء وكسرة– حملًا على يَعِدُ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ وكذلك قالوا "أُكْرِمُ" والأصل فيه أُأَكْرِم، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالًا لاجتماعهما، وقالوا: "نكرم، وتكرم، ويكرم"،

والأصل فيها: نُؤَكْرِم، وتُؤَكْرِم، ويُؤَكْرِم، كما قال الشاعر:"فإنـــه أهـــل لأن يُؤَكْرَمـــا" – فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان– حملًا على أُكْرِم؛ ليجري الباب على سَنَنٍ واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم، فكذلك ههنا.

– **و الثالث**: أنا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلًا ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو "يضربن" حملا على "ضربن" وهو فرع؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفراء: إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا.وأما قولهم "إن الفعل يعمل في المصدر؛ فيجب أن يكون أصلًا" قلنا: كونه عاملًا فيه لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين:

– **أحدهما**: أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلًا للأسماء، فكذلك ههنا.

– **والثاني**: أن معنى قولنا "ضرب ضربًا" أي أوقع ضربًا، كقولك "ضرب زيدًا" في كونهما مفعولين، وإذا كان المعنى أوقع ضربًا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال: "اضْرِبْ" وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دلّ على أنه قبل الفعل.

- **وأما قولهم**: "إن المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، ورتبة المؤَكَّد قبل رتبة المؤَكِّد" قلنا: وهذا أيضًا لا يدل على الأصالة والفرعية، ألا ترى أنك إذا قلت – "جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت زيدًا زيدًا، ومررت بزيدٍ زيدٍ" فإن زيدًا الثاني يكون توكيدًا للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقًّا من الأول ولا فرعًا عليه، فكذلك ههنا.

وأما قولهم "إنا نجد أفعالًا ولا مصادِرَ لها"، قلنا: خُلُوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلًا وأن الفعل فرع عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلًا ولا الفرع عن كونه فرعًا.[2]

[2]– كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف " مصدر سابق ص 235.

- مظاهر الاختلاف و آثاره في الدرس النحوي :

- مظـــــــــاهر الاختــلاف :

- كان للخلاف بين المدرستين مظاهر كثيرة و متنوعة ، ففي عصر أعلام المدرستين الذين تكاملت على أيديهم مناهجهما ، و تميزت أسس البحث النحوي عند كل مدرسة منهما و بدأ يظهر الخلاف بين الأسس و المناهج ،كان للخلاف في هذه الفترة مظاهر معينة و في الفترة التالية التي شهدت جيلا جديدا ورث المدرستين و عرف المنهجين ، و درس النحو على الطرقتين ، كان للخلاف أيضا مظاهر معينة ، و سنتناول مظاهر الخلاف في هذا المطلب .

- أهـــم مظـاهر الاختـــلاف:

أ. المنـــــاظـرات:

و هي لقاءات تعقد بين أحد أعلام البصرة ، و أحد أعلام الكوفة ، و تتم غالبـــــا بالصدفة ، و معظم هذه اللقاءات في بغداد عاصمة الخلافة ، و محط الأنظار ، و قبلة العلماء و الأدباء حيث يجدون حظا من الشهرة و سعة من المال في ظلال الخلفاء و أصحاب الجاه و السلطان .

و كانت هذه المناظرات تتم بإشراف الخليفة أو أحد كبار المسؤولين في الدولة .[1] و من أمثلها:

[1]- كاتب " الخلاف بين النحويين دراسة – تحليل – تقويم " – مرجع السابق – ص90.

- **مناظرة الكسائي و سيبويه** : و تمثل المسألة الزنبورية الشهيرة .[1] قال : فحضر الكسائي ،فاقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسالك ؟ قال : لا بل سلني أنت . فاقبل عليه الكسائي . فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور . فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي . و لا يجوز النصب . فقال له الكسائي : لحنت [...] ."
- **مناظرة الكسائي و الأصمعي**[2] : روى عن أبي العباس ثعلب أنه قال : كان الكسائي يوما بحضرة الرشيد , وكان ملازمين له , يقيمان بإقامته , ويظنعان بظعنه , فانشد الكسائي :إني خروا عامر سوءى بفعـــلهم أم كيف يجرونني السوءى من الحسن أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف إذا ما ضـــــن بالــبن فقال الأصمعي :إنما هو رئمان الأنف , بالنصب , فقال له الكسائي : اسكت ما أنت وهذا يجوز رئمان انف , رئمان انفي , رئمان انفي , بالرفع , والنصب , والجر .بالإضافة إلى عدة مناظرات أخرى , جرت بين عدد من النحاة نذكر منها:

❖ -مناظرة الكسائي واليزيدي[3] .

- مناظرة بين المازني ونحاة الكوفة وبين المبرد وثعلب في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر حول قول امرؤ القيس.

[1]- ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ,امالي الزجاجا ,تح: عبد السلام هارون دار الجيل ,بيروت ,ط14072, هـ -1987م ,ص240

[2]- هبة الله ابن علي بن محمد بن حمزة العلوي ,امالي ابن الشجري ,تح: محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي ,54/1 القاهرة.

[3]- ينظر :السيوطي ,الشباه والنظائر والنحو ,دار الكتب العلمية 'بيروت ,ص89.

ب. المجـــالس:

- و هذا مظهر آخر برزت على واجهته معالم الخلاف النحوي , غير أن الجدل النحوي في المجالس أهدأ , وأحكم , واقرب إلى الحق , وأدنى إلى الصواب , نظرا لبعدها عن الإثارة التي تتوافر في مجال المناظرة , كما إنها بعيدة عن الهوى الذي يكثر في المناظرات التي يحضرها الخليفة , أو شخص مسئول في الدولة مرموق المكانة فيها والمجالس نتج عنها ثروة لغوية ونحوية في عصر الخلاف بما أثير فيها من مسائل بحثت من وجهات نظر مختلفة , وقد كتب في المجـــــالس النحوية مؤلفات سجلت فيها وقائعها ومن هذه المؤلفات (مجالس ثعلب , مجالس ابي مسلم , وفي كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي , الفن السابع فن المناظرات والمجالس)[1]، واهم هذه المجالس ما يأتي : مجلس ضم ثعلب والزجاج , في مجلس ثعلب , وكان الحديث يدور حول المبرد وكتابه المقتضب , ثم تطرق لسيبويه عن طريق أبي موسى الحامض ثم دفاع الماز ني عنهم جميعا[2] .

مجالسة الرياشي وثعلب : قال ياقوت : " قال أبو العباس ثعلب , كنت أسير إلى الرياشي , لأسمع منه وكان نقي العلم , فقال لي يوما , وقد قرئ عليه:

ماتنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي.

[1]- ينظر : كتاب الخلاف بين النحويين ص 94- مرجع السابق.

[2]- ينظر المرجع نفسه : ص 157.

كيف تقول ,بازل أو بازل أو بازل , الرفع على الاستئناف والخفض على الإتباع , والنصب على الحال فاستحى وامسك.

- **نظرة تقويمية لهذه المجالس والمناظرات :**

علق ابن الشجري على مناظرة الكسائي وسيبويه , فقال ' إن الكسائي إنما قصد سؤالا عما علم انه لا وجه له في العربية اتفق هو والفراء عن ذلك , ليخالفه سيبويه , فيكون الرجوع للسماع'فيقطع المجلس عن النظر والقياس .[1]

علق الزجاجي على مناظرة اليزيدي والكسائي في مجلس الرشيد , فقال :المسالة مبنية على الفساد والمغالطة , فأما جواب الكسائي, فغير مرضي عند احد, و جواب اليزيدي غير جائز عندنا.[2]

ونجد أيضا سعيد الأفغاني يقول :" في أكثر هذه الأخبار مجال لمن شك فيها أو توقف , فما فاز فيه الكسائي على خصمه عرفناه من رواية أنصاره الكوفيين , فراوي خبر الأصمعي والكسائي : الفراء تلميذ الكسائي وراوي خبر اليزيدي والكسائي:اليزيدي نفسه ،و لم نسمع اعتبارها واقعة كما

[1]- ينظر : أمال ابن الشجري – 206/1 – مرجع السابق .ص206.

[2] - ينظر :كتاب " أملي الزجاجي" أبو قاسم عبد الرحمن بن إسحاق : تحقيق – عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت –ط2-1407هـ/1987م –ص 40.

رووها لنا،جاعلين عدم انقض البصريين لهذه الروايات–فيما علمنا–إقرار منهم بمضمونها،و يلاحظ بعد ذلك الأمرين الآتيين:

1. لا يحتاج القارئ إلى كثير رواية حتى يطمئن الآن الحق في كل هذه المناظرات كان بجانب البصريين :الأصمعي،سيبويه،اليزيدي،و المبرد، وان حجج الكوفيين في هذه المسائل واهية .[1]
2. لم تكن هذه المجالس عادلة ،فميل السلطان إلى احد الخصمين،وتقريبه له و مكانته عنده،كل ذاك قوى نفسه ،فاستطال على خصمه بدالته،و لسانه و جاهه في القصر، و عند الشهود، و تحديث هذه المجالس بغلبته.[2]

وتختلف نظرة رزق الطيل عن سابقيه , فهي عنده , تحمل لمسات من الأهواء أو الاعتزاز بالسلطان , أو التعصب للبلد , لكنها تحمل مظهر للخلاف بين البصريين , والكوفيين ,وان هذا المظهر , كان شانه واعتباره في ذلك العصر , وعن طريق هذه المناظرات , وضحت اتجاهات المدرستين , وتبين مذاهبهما , وإ ما المجالس فلبعدها عن مجالس السلطان كانت ابعد عن التعصب والاستسلام للهوى.[3]

[1]– ينظر : " في أصول النحو " – سعيد الأفغاني – مرجع السابق – ص 194.
[2]– ينظر : المرجع نفسه – ص 195.
[3]– ينظر : " الخلاف بين النحويين " –مرجع السابق – ص 96.

- **نتـــــائج الاختلاف و آثـــــاره:**

- بعد أن انتهى عصر البصرة والكوفة، جاء عصر المدرسة البغدادية في الدراسات ، النحوية، وبدأ النحو في بغداد كوفيا،لأن ميل النحاة كان للخلفاء والخلفاء يميلون للكوفيين ، و كانوا يختارون منهم مؤدبين لهم ولأبنائهم، كان كل من يريد الشهرة ويتطلع إلى المال يتجه إلى بغداد، مما جعلها مقرا للمناظرة بين أعلام المدرستين السابقتين، وكان كل نحوي من مدرسة يحاول النصر على منافسه؛ لينال الحظ الوافر من المال، وظل هذا الحال حتى اية القرن الثالث الهجري، الذي انتهى بظهور المبرد آخر أعلام البصرة، وثعلب آخر أعلام الكوفة.
- و في منتصف القرن الثالث الهجري أصبحت بغداد هي المجتمع النحوي، الذي يلتقي فيه النحاة ويطول فيه اختلاطهم، وأدى ذلك إلى هدوء حدة التعصب والغلو، وأصبح مجتمعاً أكثر تفهم وتعمق بين مجتمعات لدرس النحوي ، ومن هذه الآثار التي أفادت الدرس النحوي ما يلي:

1. ظهور نحاة جدد و تعدد الاتجاهات النحوية:

- كان لهدوء حدة الخلافات في أوائل القرن الهجري ، و التقاء كل من أعلام البصرة و الكوفة في بغداد أثر في ظهور اتجاهات و نزاعات مختلفة في الدراسات النحوية في بغداد ، فعندما انكسرت حدة النزعة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث و النقد ، فاستعرضوا دعائم لقواعد التي تركزت عليها من الرواية و الشواهد و الأقسية ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة و الضعف حتى يبتنى حكمهم على أساس متين ، فختلفوا فيما بينهم ، و كـــانت هذه الاتجاهـــات تمثـــل ثلاث طوائف ، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية ، و منهم من غلبت عليه النزعة الكوفية ، و منهم من جمع بين النزعتين :

❖ **أما الطائفة التي غلبت عليها النزعة البصرية فهي :**

❖ – أبو إسحاق إبراهيم الزجاج ت 310هـ.

❖ – أبو بكر محمد ابن السّراج ت 316هـ.

❖ – أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي ت 337هـ.

❖ – أبو بكر محمد بن علي مبرمان ت 345هـ.

❖ – أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ت 347 هـ.

❖ – وممن غلبت عليه النزعة الكوفية:

❖ – أبو موسى سليمان بن محمد الحامض ت 305 هـ.

❖ – أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ت 327 هـ.

❖ **أما الطائفة التي غلبت عليها النزعة الكوفية فهي :**

❖ أبو موسى سليمان بن محمد حامض .

❖ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري.

❖ **وممن جمع بين النزعتين:**

❖ أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة ت 276هـ.

❖ أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ت 299 هـ.

❖ أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ت 315 هـ.

❖ أبو بكر أحمد بن حسين بن شقير ت 317 هـ.

❖ أبو بكر محمد بن أحمد ابن الخياط ت 320 هـ.

و كان لهذا التعدد في الاتجاه النحوي أثر واضح على تعدد الآراء النحوية ، و كل يأخد بما يراه مناسبا لفهمه و قريبا من ادراكه ، و كان له أثر الكبير في انتشار و ظهور كتب النحو ال مختلفة و كذلك البحث في أصول النحو[1].

2. ظهور المدرسة البغدادية و انتشار ظاهرة الانتخاب و النتقاء :

- وهذا الاتجاه ظهر على يد المدرسة البغدادية ، حيث كان موقفها من الخلاف موقف الترجيح والانتخاب من الآراء والخروج برأي مستقل، حيث كان موقفها من الخلاف موقف الترجيح والانتخاب من الآراء والخروج برأي مستقل، حيث تدرس رأي البصريين والكوفيين وترجح بينهما، أو توفق بينهما دون مفاضلة، أو تخرج برأي جديد دون التعصب لأحدهما على الآخر.

وعلى هذا النهج وهذا الاتجاه سارت الدراسات النحوية في بغداد، وغيرها من الأمصار الإسلامية، فكان نهجا مميزا للدرس النحوي في بغداد، وكذلك في مصر والشام والأندلس، و المغرب، لكن بغداد هي الحائزة على قصب السبق والرائدة في ة في هذا الاتجاه.و كانت هذه المدارس من أهم آثار الخلاف النحوي.

[1]- كتاب نشأة النحو – مرجع السابق – ص 153 – 154.

تُعد مدرسة بغداد هي الأولى في الأخذ بمبدأ الاختيار والانتقاء والترجيح بين الآراء، والتوفيق بينها، ومحاولة الإتيان برأي جديد منها، وقد وضع أسس هذا الاتجاه تلاميذ المبرد رأس الطبقة السابعة البصرية ، و تلاميذ ثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية.

- يقول المخزومي:" فقد شهدت بغداد إذن علمين من أعلام العربية، وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين، وحاولوا التوفيق بين المذهبين ... وكان لوجودهما أثر كبير في من ذكاء وقوة منطق، وقدرة على الجدل، تحول الدارسين عن النحو الكوفي، لما امتاز به المبرد.
- ولما تركته الدراسة الفلسفية والصراع العقلي بين المعتزلة وخصومهم من أثر في يئة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية البصرية القائمة على المنطق، وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه أثر كبير في طغيان النهج البصري و غلبته."[1]
- وبدأ هذا الاتجاه في الدراسات النحوية يزداد نموا ة تأصيلا منذ القرن الرابع الهجري.

[1]– كتاب " مدرسة الكوفة " – بتصرف يسير المخزومي – مرجع السابق – ص 392.

- ويعتبر شوقي ضيف الزجاجي استهلالا لإنصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية ، التي سادت بعده إلا قليلا [2]، لكن اتجاهه نحو منهج البغداديين واضح، حيث إنه يأخذ برأي البصريين غالبا وبرأي الكوفيين أحيانا ، وإذا أعجبته حجة كوفية وينقصها الدليل العقلي أضافه إليها وأخذ ، و أخذ برأي الكوفيين فيها، والدليل على ذل مايلي:
- "كأن" دائما عند البصريين و الكوفيين يقولون : إذا كان خبرها اسما جامدا فهي للتشبيه ، و إذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة "ظننت" ، و "توهمت" **مثل** : كان محمد قائم .
- فقد أخد برأي الكوفيين.[3]

ومما يوضح أن الزجاجي ذهب مذهب البغداد في الانتقاء والاختيار من الآراء والخروج برأي جديد ما رآه في "سوى"، فسوى عند سيبويه ظرف مكان دائما. و عند الكوفيين تستعمل ظرفا وغير ظرف قليلا ، لكن الزجاجي رأى أنها ليست ظرفا قطعا ، و أنها تقع فاعلا مثل : "رأيت سواك" – و بدلا أو استثناء مثل : "ما جاءني أحد سواك".[1]

3. انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة :

[2]- كتاب " مدارس النحو " – شوقي ضيف – ص 254 –

[3]- كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تحقيق: مازن المبارك و مراجعة سعيد الأفغاني – ط1- 1419هـ-1998- دار الفكر – بيروت – ص 196.

[1]- كتاب " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " – عبد الرحمن السيوطي – تحقيق : دكتور عبد العال سالم مكرم – ط1 – سنة 1421هـ /2001م- عالم الكتب – القاهرة – ص 303.

كان من ثمار الخلاف بين البصريين والكوفيين انتشار الدراسات النحوية في بلدان إسلامية غير الكوفة والبصرة وذلك بعد انتقال الخلافة إلى بغداد ، وهدأت حدة التعصب ، وخفت نار الخلاف ، و لتقى العلماء و النحاة ، و ظهرت في بغداد جميع النزاعات النحوية ، و انقسموا إلى ثلاث طوائف – كما سبق – على أيدي علماء جدد من مدارس جديدة انتشرت بعد زوال عصر البصريين و الكوفيين ، و من هذه المدارس التي اهتمت بالدراسات النحوية على إثر الخلاف الذي وقع بين نحاة المدرستين الساقتين ، مدرسة بغداد ، و مدرسة مصر و الشام ، و مدرسة الأندلس و المغرب .

أولا : الدرس النحوي في مصر و الشام :

- **كانت** الدراسة النحوية في مصر أسبق من الشام ، لانشغال الشاميين بعلوم الفقه و القراءات و الحديث و الدراسات الإسلامية بصفة عامة ، و كان لهم نصيب كبير من الفصحى ، فلم تعزهم الحاجة إلي هذه الدراسة في أول أمرها.
- أما مصر فقد اهتمت بالدرس النحوي منذ نشأتها الأولى ، بحيث كان شديد النزوع الى المذهب البصري، حتى اذا كان القرن الرابع الهجري اخذ المذهب المصري يترسم منهج البغدادي ، وما شرعه من تصحيح اراء المذهب البصري تارة، وتصحيح اراء المذهب الكوفي تارة ثانية، مع ترك

المذهبين تارة ثالثة، والاخذ بآراء المذهب البغدادي فضلا عن آرائها الاجتهادية المستقلة في كثير من المسائل النحوية [1].

- و ظهرت في الدراسات النحوية بمصر في هذه الفترة علماء لهم فيها قدم راسخة منذ القدم ، و كان من أقدم النحاة في مصر :
- عبد الرحمن بن هرمز أحد تلامذة أبي الأسود توفي في الإسكندرية سنة (117هـ) . وهو من أذاع نقطي الإعجام والإعراب في رسم المصحف ، وكان قارئا للقرآن .
- ابن ولاد . حفيد ابن أبي علي الدينوري ، و هو أول من أدخل كتاب سبويه إلى مصر.

- أول نحوي بمصر يشار إليه بالبنان هو ولَّاد بن محمد التميمي البصري الأصل الناشئ بالفسطاط رحل إلى العراق وأخذ النحو من الخليل وعاد إلى مصر ومعه كتب الخليل من إملاءاته . [1]
- لعل من أهمهم أبا جعفر النحاس النحوي المصري (ت338هـ) صاحب المؤلفات المشهورة في العربية وعلوم القران وله شروح على القصائد .
- وأنبه النحاة في مصر ابن هشام الأنصاري المصري ولِد بالقاهرة سنة (708هـ) وبها توفي سنة (761هـ) صاحب كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

[1]–كتاب " الخلاف بين النحويين "– السيد رزق الطويل – مرجع السابق.
[1]–كتاب " طبقات النحويين و اللغويين " – مرجع سابق ص 223.

- ومنهم ابن عقيل (ت769هـ) صاحب الشروح المشهورة منها شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.ومنهم جلال الدين السيوطي (ت911هـ) وله كتب مهمة في مختلف مجالات العربية.ومنهم الأشموني (ت929هـ) .

❖ ثم جاء إلى الشام علماء من العراق ، كالزجاجي والفارسي وابن خالويه وابن جني، وبعضهم مصر كالتبريزي فقد عرفت في ترجمته أنه أقام بمصر فترة من الزمن تلقى عنه فيها ابن بابشاذ، وبعضهم القطرين غير أن ورود العلماء إلى القطرين يعتبر كرحلات في بلادهم الإسلامية فلا يترتب عليه آثار تجعل القطرين كالعراق مبعث العلم. ، كان لتشجيع بني حمدان في الشام وتمجيدهم العروبة وعلماءها لأنهم عرب الداعي القوي في تحبيب العلماء الإقامة في الشام، فقد سبق أن ابن خالويه توطنها في ذرا سيف الدولة حتى توفي بحلب، ومن قبله الزجاجي الذي ما برح الشام حتى توفي بدمشق، ومن بعده ملك النحاة الذي نعم بخفض العيش في دمشق تحت ظلال نور الدين محمود بن زنكي، كما عرفت في ترجمته.

- ظل القطران كذلك حتى قيضت لهما دولة الفاطميين التي كانت أوفر عناية مما قبلها، وبخاصة في الدواوين، إذ كانت تعمد إلى تعيين المراقب عليها ممن عرف بالنحو وعلوم اللغة العربية فلا تصدر مكاتبتها إلا بعد وقوفه عليها وموافقته على ما فيها لأن الدولة عربية، وممن تولى هذا المنصب فيها ابن بابشاذ وابن بري، ثم أعقبتها الدولة الأيوبية ولم تقصر شأواً عنها في هذا المضمار وإن كانت كردية الأصل، فإنها كانت تبجل العلماء وتحبوهم، وقد عرفت في ترجمة الكندي أن الأمير

(فروخشاه) أحسن وفادته في دمشق واستوزره وبنوا له مقاما غريبا فيها حتى قضى نحبه، وان الملك (عيسى) الأيوبي تلقى عنه كتاب سيبويه وشرحه وايضاح الفارسي، كما تلقى عضد الدولة عن الفارسي من قبل، بل إن هذا الملك بلغ حبه العربية وإجلاله ذويها (أنه قد شرط لكل من يحفظ المفصل للزمخشري مائة دينار وخلعة، فحفظه لهذا السبب جماعة).

❖ لهذا نشأ بالقطرين في هذا العهد بعض علماء النحو الذين أخذوا عن اسلافهم من القطرين، فكانوا يقفون كمن سبقهم من العلماء مذاهب العراقيين، لأنهم تلقوا نحوهم عنهم قبل اقفار المشرق من هذا العلم وعلمائه، وقد توارد اليهم في هذا الحين فئة من المغاربة الاندلسيين في عهد الدولتين: الفاطمية والايوبية.

- أشهر نحاة القطرين:

❖ 1. **الحوفي:**

- هو أبو الحسن علي بن إبراهيم ، وأصله من شبرا النخلة "من حوف بلبيس" بمحافظة الشرقية، ، توفي سنة 430هـ.

❖ 2. **ابن بابشاذ:**

- هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، وأصله من الديلم ولد ونشأ بمصر، ثم وفد إلى العراق ، ومات سنة 469هـ .

❖ 3. **ابن بري:**

- هو أبو محمد عبد الله بن بري المصري، وأصله من المقدس، ولد ونشأ بمصر. توفي بمصر في شوال سنة 582هـ، وله ثلاث وثمانون سنة.

❖ 4. **ابن معط:**

- هو أبو الحسين يحي زين الدين بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، ولد بالمغرب من قبيلة زواوة، ، توفي في ذي القعدة بالقاهرة ودفن بالقرب من الإمام الشافعي سنة 628هـ.

❖ 5. **ابن يعيش:**

- هو أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي بن يعيش، نشأ بحلب.

- **ثانيـــــا : الدرس النحوي في الأندلس و المغرب :**

- و هذا أثر آخر من آثار الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، له ثمارهعلى الدرس النحوي ، حيث ازدهرت حركة انتشار النحو في بلاد الأندلس و المغرب و خاصة في عهد الدولة الأموية ، لحبهم العرب و العربية و العلم بصفة عامة ، إلى جانب الرحلات من الأندلس و المغرب إلى المشرق لطلب العلم ، و رحلات المشارقة إلى بلاد الأندلس و المغرب ، و من المشارقة الذين

رحلوا إلى بلاد الأندلس أبو علي القالي ، كان مدرسا بجامع الزهراء بقرطبة و أملى به كتابه " الأمالي".

- و قد بدأت الدراسات النحوية في بلاد الأندلس كوفية ، حيث أن أول نحوي ظهر بالأندلس هو جودي عثمان المورِوي ، الذي تتلمذ على الكسائي و الفراء ، وهو أول مَن أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين.[1]
- وظل النحو في الأندلس على المذهب الكوفي حتى جاء الأفشنيق، محمد بن موسى ابن هاشير و لقي الدينويري بمصر ، و أخد عنه كتاب سبويه رواية ، و قرأه على طلابه في قرطبة.و بدخول كتاب سيبويه إلى قرطبة بدأ النحو البصري ينافس الكوفي بالأندلس، حتى اهتم الأندلسيون بكتاب سيبويه واعتبروه قرآن النحو، وتنافسوا في حفظه وشرحه والتعليق عليه.[2]

- و من أعلام نحاة الأندلس :

❖ **حمدون:**

- هو النحوي المغربي "محمد بن إسماعيل" نشأ بالقيروان ، توفي بعد 200هـ.

❖ **الأفشنيق:**

- هو "محمد بن موسى" الأندلسي، توفي بقرطبة سنة 307هـ.

[1]- كتاب "الأشباه و النظائر" ص 304/1- مرجع السابق .

[2]–كتاب نشأة النحو " – ص 221 – مرجع السابق.

❖ **محمد بن يحيى الرباحي الأندلسي:**

- وأصله من جيان، توفي بقرطبة سنة 358هـ.

❖ **الزبيدي:**

- هو أبو بكر محمد بن الحسن، أصله من زبيد "قبيلة يمنية" ولد في إشبيلية حتى توفي سنة 379هـ.

❖ **ابن السيد البطليوسي:**

- هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد وليد ، توفي ببلنسية سنة 521هـ.[1]

❖ **ابن الطراوة:**

- هو أبو الحسين سليمان بن محمد، ولد بمالقة ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه في الكتاب في "باب النعت" [2] ، ومن مصنفاته المقدمات على كتاب سيبوبه، والترشيح، توفي بمالقة سنة 528هـ.[3]

❖ **ابن الباذش:**

- هو أبو الحسن علي بن أحمد، ولد بغرناطة ، توفي بغرناطة سنة 538هـ.

❖ **ابن مضاء:**

- هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، نشأ بقرطبة في إشبيلية سنة 592هـ.

- و هكذا انتشرت الدراسات النحوية في الأمصار الإسلامية، وظهرت الآراء المتعددة وهكذا انتشرت الدراسات النحوية في الأمصار الإسلامية، وظهرت الآراء المتعددة نتيجة للخلاف بين

[1]– كتاب " المغني " – مرجع السابق – ص 136.

[2]– كتاب " مدارس النحو " مرجع السابق – ص 296.

[3]- كتاب " همع الهوامع " – مرجع السابق – 55/1.

النحاة، وظهرت الشروح والملخصات والتهذيبات والحواشي والمقدمات لما تركه البصريون والكوفيون،

- ويرجحون بين هذا المذهب أو ذاك، والجديد الذي يأتون به ما هو إلا احتمال إعرابي يضيفونه أو توجيه أو علة مبتكرة، حتى أصبح لدينا ثروة ضخمة من .الآراء في النحو العربي ربما يضيق السائرون في طريق تعلم النحو ودراسته. وهذا ما جعل حنا الفاخوري يقول عن ظاهرة انتشار الدراسات النحوية وتأثير الخلاف فيها: " قد استوفى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو، ولم يدعوا لمن يأتي بعدهم ولا سيما في بغداد إلا الشرح والتلخيص والتوفيق بين الآراء أو الجمع بينها من غير ترجيح أو مفاضلة.[1]

4 . إكتمـــــال صرح النحو و الصرف :

- التنافس بين البلدين البصرة و الكوفة .و كان اكتمال صرح النحو، وتشعب مسائله وكثرة مؤلفاته نتيجة التنافس بين البلدين البصرة والكوفة، وتم ذلك على **طورين**: **الأول** كان على يد سيبويه والكسائي، فقد أبدع سيبويه كتابه، ولم يدع لمن جاء بعده استدراكا عليه، ثم تتابعت بعده

[1]–كتاب " تاريخ الأدب العربي لحنا الفخوري ". دار الجيل – بيروت – ط1 – سنة 1986 - ص 334.

المؤلفات من كلا المدرستين.و كان للمناظرات التي دارت في هذا الطور دور كبير في هذا الصدد، فقد كان لها أثرها الفعال، إذ كانت وقودا صالحا لإشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقي من مواد هذا الفن.

- **أما الطور الثاني** فكان نتيجة للطور الأول، إذ تخرج فيه رجال كانوا فرسان هذا الطور، فكان في البصرة أبو عثمان المازني، وأبو عمر الجرمي، وأبو محمد التوزي، وأبو علي الجرمازي، وكان في الكوفة يعقوب ابن السكيت، ومحمد بن سعدان، وثعلب، والطوال، وغيرهم، ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان فأكملوا ما فات السابقين، وشرحوا مجمل كلامهم، واختصروا ما ينبغي اختصاره، وبسطوا ما يستحق البسط، وهذّبوا التعريفات، وأكملوا وضع المصطلحات، ولم يدعوا شيئا من النحو إلا نظروه، ولا أمرا من غيره إلا فصلوه.
- وكان نتيجة ذلك أن انفصل النحو عن الصرف، وأول من سلك هذا السبيل المازني، فقد ألف في الصرف وحده، وشق الطريق لمن **بعده**.[1]

5. الاجتهـــاد في طلب علم النحو :

- كان للمنظارات التي دارت بين أصحاب الطور الأول من الخلاف دور كبير في هذا الصدد ، فقد كان لها أثرها الفعال ، إذ كانت بمثابة الوقود الذي يساعد على اشعال نار الاجتهاد و الدأب على استكمال ما بقى من مواد هذا الفن .[1]

[1]– كتاب " نشأة النحو " – مرجع السابق – ص 35- 36.

و سأذكر مناظرة واحدة تدل على دورها في دفع العلماء للاجتهاد في تحصيل العلم ، كانت هذه المناظرة بين سيبويه و حماد بن سلمه.[2]

- قال الزجاج في المجلس التسع و الستين : "حدثنا أبو جعفر" [3] ، قال : حدثنا ابن عائشة عبيد الله [4]، قال : جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث ، فكان فيما ذكر الصفا عن الرسول صلى الله عليه وسلم فقلت :" صعد رسول الله صلى الله عليه و سلم الصفا لأن الصفا مقصور ، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، و قال : لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية ! و أما محمد بن يزيد (المبرد) فقال: حدثني غير واحد من من أصحابنا ، قال: كان سيبويه مستمليا لحماد ابن سلمة ، و كان حماد فصيحا ، فا ستملاه يوما قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليس من أصحابي أحد إلا و لو شئت لأخذت عليه ليس أب الدرداء " فقال سبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما هو استثناء ، فقال سيبويه : لا جرم و الله ، لأطلبن علما لا تلحنني معه . فمضى و لزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي و الخليل و سائر النحويين .[5]

و هذا دليل على حب الاجتهاد في تحصيل العلم و عدم معاداة المناظر طالما أن الحق معه و الصواب في ما ذهب إليه ، و على الآخر أن يلتمس له طريقا آخر ، لإتقان هذا الفن و استكمال ما لم يعرفه من أصوله و فنونه ، التي بها يستطيع المناظرة و المحاورة و هذا الذي يقال ، فيه (إن الخلاف لا يفسد للود قضية) حيث ذهب سيبويه لطلب العلم بعد أن لحنه حماد ، و نفسه راضية ، و لزم مجلس الأخفش و الخليل .

---

[1]- كتاب " نشأة النحو " – مرجع السابق – ص 33- 34.

[2]- كتاب " مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي – ص 104.

[3]- كتاب " مجالس العلماء " لأبي القاسم عبد الرحمان بن اسحاق الزجاجي .تحقيق : عبد السلام هارون – مكتبة الخاذجي القاهرة – ص 115.

[4]- كتاب " مراتب النحويين" عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية بيروت- سنة 2009 الطبعة 2- ص 122.

[5]- كتاب " مجالس العلماء " للزجاجي – مرجع السابق – ص 29.

6. تنوع مناهج التأليف و تيسير النحو :

عندما أولع النحاة بالخلافات و كثرت الآراء و العلل و التقديرات لكل مسألة من أبواب النحو ، أصبح النحو متشبعا و محاطا بسياج من الخلافات ، و هذا أضاق الطريق على المبتدئين ، و صعب عليهم إدراك هذا الفن كما ينبغي ،حتي أشار البعض إلى هذه الصعوبة قائلا : " لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه" . و قال الفارسي في الرماني المولع بالتعليل الجدلي و العلل النحوية " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، و إن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء " . و لأن الخلافات النحوية لم تكن للدارس المبتدئ ، و أن المبتدأ لا يريد من النحو إلا ما يصون به لسانه من الخطأ ، و يفهم ما يقرأ من النصوص ، فهو يحتاج إلى نحو خال من الخلافات التي لا تفيده كمبتدئ ، و أم كتب المطولات لا يخرج منها بكبير فلئدة.

و لقد أحس بعض النحاة بهذا الوضع وأنه يجب تسهيل النحو بوضع مختصرات و متون للمطولات ، فظهرت على أيديهم ثورة كبيرة في مجال التأليف في تيسير النحو ، و خاصة في زمن مدرسة الأندلس و ما تلاها من مدارس ، فقاموا بشروح و الحواشي و التهذيبات و التذييلات و المختصرات ، و تأليف المتون ، كي يسهل حفظ القواعد و تيسير النحو على الدارسين ، و الذي ينظر لما صنعه ابن مالك يرى ذلك واضحا في تسهيله و ألفيته .

و أول من قام بهذا العمل في تيسير النحو الأخفش الأوسط (215هـ) حيث ألف كتابا سماه "الأوسط" الذي اختصر فيه كتابه المسمى بالأوسط في النحو ، و المختصر في النحو لهشام بن معاوية (209هـ) و للجرم (225هـ) مختصر في النحو للمتعلمين ، و لإبن السراج (316هـ) مختصر للنحو للمتعلمين و كتاب آخر اسمه موجز ، و ألف ابن النحاس (338هـ) التفاحة و هو غاية في الاختصار للناشئة ، و ألف أبو علي الفارس (337هـ) مختصر أسماه الأوليات في النحو ، و لأبي حيان النحوي صاحب الإرتشاف (745هـ) مختصرا هو اللمحة البدرية في علم العربية .و

ابن هشام (761هـ) ألف مختصرا سماه الإعراب عن قواعد الإعراب ... إلخ. لذلك انتبه النحاة لهذا الأمر فعملوا على تيسير النحو بوضع مناهج جديدة في التأليف استفاد منها كل الدارسين .

أما في العصر الحديث فكان للنحاة في النحو القديم إتجاهان :

- **الاتجاه الأول** : اتجاه نقدي كما فعل الدكتور عبد الرحمان أيوب في كتابه " دراسات نقدية في النحو العربي " و الدكتور مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي نقد و توجيه " و الدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه " النحو العربي : نقد و بناء " .
- **الاتجاه الثاني** : اتجاه تيسيري ، و تعتبر أقدم المحاولات العملية لتيسير النحو محاولة حفنى ناصف و جماعته بوضعهم كتابا أسموه " قواعد اللغة العربية " في أربعة أجزاء لتلاميذ المدارس جاء خاليا من مصطلحات الفلسفة و المنطق و التعليلات و الشروح و القياس و اعتمدوا على الطريقة القياسية بتقديم القاعدة ثم إيراد الشواهد و الأمثلة ، و على الدارس إستيعاب القاعدة و حفض الشواهد .[1]

و في خطوة جريئة أصدر الأستاذ ابراهيم مصطفى كتابه " إحياء النحو " و نشره سنة 1937 م و قدم الدكتور طه حسين لهذا الكتاب و أثنى على مؤلفه و هو الذي اختـــــــــار له الإسم " إحياء النحو".

7. التوسع في تعدد الأقـــوال في آي القرآن :

[1]– كتاب " النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل" – تأليف : محمد عوض العبيدي – الناشر : جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – سنة 1989م - ص 443.

كان للخلافات النحوية أثر كبير في كثرة التفاسير القرآنية والكتب الفقهية ، وبخاصة في تعدد الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية ، لأن النص القرآني يحتمل وجوها متعددة المعاني ، و كل وجه من الخلافات ربما يتجه لمعنى من هذه المعاني ، إذ لا يخفى على دارس العربية الارتباط الوثيق بين المعنى و الحالة الإعرابية .

ثم إن تعدد الأوجه في التحليل أحد العناصر التركيبية أمر شائع و مألوف ، و لذلك شاع في تحليلاتهم الجواز و عدمه ، و كثر الأخد و الرد بالترجيح أو التضعيف أو الرفض ، فكان من البديهي و الطبيعي أن تختلف آراؤهم ، و تتشعب مواقفهم ، و تتعدد أوجههم في تحليلاتهم ، راسمين للغة في ضوء هذه الاختلافات كلها ، الغناء في التنوع المعنوي ، و النماء في التعبير الدلالي .

و من الواضح أنه كلما تعدد إعراب الكلمة ، تعدد المعنى الواحد و العكس ، لأن النحو نشأ لفهم القرآن الكريم ، و البحث عن كل ما يفيد في استنطاق نصوصه ، باعتباره أعلى ما في العربية من بيان.

و من ذلك كله يتضح أن معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية ، و بعض توجيهات الآيات القرآنية قائم على أساس نحوي ، و قد أشار إلى ذلك الزمخشري ، في قوله : "ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه و مسائلها مبنيا على علم الإعراب ، و التفاسير

مشحونة بالروايات عن سبويه و الأخفش و الكسائي و الفراء و غيرهم من النحويين البصريين و الكوفيين ....."[1].

و عليه فالتخلي عن الإعراب – كما يقول الدكتور مازن المبارك – في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية : " هدمٌ لها و إماتة لمرونتها .. و من ذا الذي يستطيع أن يقرأَ من غير إعراب، فيفهم مثل **قوله تعالى** :((**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**)) (فاطر:28) ، و قولنا : ما أحسن زيد ....."[2].

8. ظهور البحث في أصول النحو :

كان البحث في أصول النحو أيام البصريين و الكوفيين عبارة عن آراء متفرقة للمدرستين ، فكانت لكل منهما آراء من الرواية أو السماع أو القياس تتمسك بها دفاعا عن مذهبها النحوي ، و لم يكن لها آنذاك مرجع يعتمد عليه إلا ما اعتمدته كل مدرسة في منهجها التي قامت عليه ، و من المصنفات التي ظهرت في أصول النحو مايلي :

[1]– كتاب " المفصل في علم العربية "للزمخشري – ط2– دار الجيل – بيروت – د.ت – ص3.

[2]- كتاب " البارك" د. مازن نحو وعي لغوي – ط 4 – دار البشائر – دمشق – 1424هـ /2003 م – ص 66.

1. " في أصول النحو " لأبي بكر بن السراج و يعد أول من وضع كتابا في أصول النحو بعد عصر المدرستين ، و له في الأصول كتابان هما " الأصول الكبير" و "مجمل الأصول" .

ويقال : " مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله".[1]

2. " الإيضاح في علل النحوية " لأبي القاسم الزجاجي ، و هو من الكتب التي دُوّنت مبكرا في الأصول .

3. " لمع الأدلة " و " الإغراب في قواعد الإعراب " لابن الأنباري ، و قد ألفهما بعد اكتمال النحو و نضجه على أيدي البصريين و الكوفيين ، و بما أنه كان قريب العهد بمدارس الخلاف فقد تحدث في كتابيه عن السماع و الرواية و الراوي و عن القيـــاس و أركانه ، و كذلك عن العلل و أنواعها ، و بخاصة في كتابه " لمع الأدلة ".

4. "اللباب في علل البناء و الإعراب " للعكبري .

5. "نتائج الفكر" للسهيلي .

6. " الاقتراح فب أصول النحو " للسيوطي ، الذي قال في مقدمته : " أنه بالنسبة لأصول النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه ..... "

- و الملاحظ أن أكثر من كتب في أصول النحو هم ممن كتبوا في مسائل الخلاف كالزجاجي و العكبري و ابن الأنباري ، و هذا يؤكد أن صلة أصول النحو بالخلاف صلة وثيقة ، إذ كانت

[1]– كتاب " بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة" – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط1 –سنة 1964 م – مطبعة عيسى البابي الحلبي – ص 109.

هي الأداة في الأخد و الرد ، والترجيح و عدمه في معرض مسائل الخلاف . و هكذا كانت آثار الخلاف الإيجابية.

خاتمة

خـــــــاتمـــة :

إن الاختلاف النحوي موضوع خصب في اللغة العربية ذو فائدة كبيرة للطالب ، فعنده تتفرع مسائل النحو و تتعدد وجهات النظر إذ تتحفز الأفكار للتحليل و الاستنتاج و قد شغل الاختلاف حيزا من الفكر النحوي ، فألف العلماء فيه الكتب ، هذا و قد أدى الاختلاف إلى انقسام العلماء بين مؤيد لهذا المذهب أو ذاك ، فالحديث عن الاختلاف فهو الحديث عن النحو برمته إذ يرتبط الاختلاف بالموضوعات النحوية جميعا تقريبا فلا نكاد نطالع موضوعا نحويا دون أن نجد اختلاف النحويين في تفسير ظواهره أو تعليله أو بيان عامله ، و قد ساعد على ذلك طبيعة النحو العربي على نمو الاختلاف إذ أنه أعلم اجتهادي ، و لدراسة الاختلاف بين المدارس النحوية أهمية بالغة مع ما صاحبه من ثقافات امتزجت به و حددت مسيرته ، و هذه الأهمية أسهمت في تاريخ جانب هام من جوانب حضارتنا .

و من خلال م أوردناه في هذا البحث نستطيع أن نذكر ملخصا عاما لما تضمنه من أفكار قد انطوى عليها :

1- ظهر الاختلاف منذ ظهور علم النحو على يد إمام النحويين سيبويه و مع تطور علم النحو تنامى هذا الاختلاف و اتسعت آفاقه لأسبابه أهمها علم النحو و تباين قدرات العلماء فيه.

2- من أسباب الاختلاف النحوي اختلاف النحاة في المسموع عن العرب لاختلافهم في المنهج الذي سلكوه.

3- تعد المناظرات و المجالس من أهم ملامح الاختلاف النحوي و مناظرة سيبويه و الكسائي المعروفة بالمسألة الزنبورية تعد أسطع منظر لبداية الاختلاف.

4- كان للاختلاف بين النحاة ثمار و آثار عديدة تنوعت و اختلفت حسب بيئة الاختلاف نفسها و كان منها إفادة و أهمية للنحو و للدارس و كانت الآثار كثيرة مما جعلها تشمل جل أبواب النحو و مسائله الأمر الذي ترتب عليه كثرتها و هذا كله كان له بالغ الأثر في تطور العربية عامة و تمثلت في ظهور نحاة جدد و تعدد الاتجاهات النحوية و انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة و تنوع مناهج التأليف و تيسير النحو و تعدد المصادر و المؤلفات النحوية و إكتمال صرح النحوي و الصرف إلى غيرها مما بسطنا فيه القول .

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث و هذا الجهد و على الله التكلان ، و الحمد الله رب العالمين.

قائمة المصادر و المراجع :

- المصـــــادر :

1. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم – لسان العرب :تحقيق :عامر أحمد حيدر ،والمراجعة : عبد المنعم خليل .ط01 . دار الكتب العلمية –بيروت 2003 م.ج05،

2. أبي الحسين أحمد بن فـارس بن زكريا- معجم مقاييس اللغة – تحقيق عبد السلام هارون – دار الفكر سنة 1499هـ - 1979م .

3. أبو البقاء الكوفي – الكليات – مؤسسة الرسالة – بيروت – 1419 هـ/1998م .

4. محمد عوامة – أدب الاختلاف في المسائل العلم و الدين – دار البشائر الاسلامية – بيروت – لبنان- ط 2 – سنة 1418هـ - 1997م .

5. د. السيد رزق الطويل – الخلاف بين النحويين دراسة – تحليل – تقويم – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط1 –سنة 1405هـ / 1980 م .

6. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى * منهج السالك إلى ألفية ابن مالك * تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتاب العربي– بيروت – لبنان – ط1 – 1375 هـ/1955م .

7. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي : المزهر في علوم اللغة و أنواعها – منشورات المكتبة العصرية – بيروت – ج01 .

8. أحمد ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – سنة 1994 .

9. د. مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو – مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر – ط2 – سنـــة 1377 هـ/1958م.

10. د.شوقي ضيف : المدارس النحوية – دار المعارف – القاهرة – مصر ط7- سنة 1968 م

11. سعيد الأفغاني :في أصول النحو العربي – المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان – ط2 – 1407هـ/1987 م .

12. الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة – دار المعارف – القاهرة – مصر – ط2 .

13. منصور صالح محمد علي الوليدي : الخلاف النحوي في المنصوبات – عالم الكتب الحديث – ط 1 .

14. د. محمد الشاطر أحمد محمد : الموجز في نشأة النحو – مكتبة العليات الأزهرية – القاهرة – مصر – سنة 1403 هـ / 1983 م .

15. عبده الراجحي : دروس في المذاهب النحوية – دار النهضة العربية – بيروت – لبنان – 1980 م .

16. كتاب – التطبيق النحوي – لدكتور"عبده الراجحي" – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية – الطبعة الثانية – سنة 1998 م.

17. كتاب " دروس في المذاهب النحوية" الدكتور عبده الراجحي – دار النهضة العربية للطباعة و النشر – بيروت – لبنان – 1980 .

18. كتاب "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " – تحقيق : محي الدين محمد عبد الحميد – دار مصر للطباعة – الطبعة العشرون –سنة 1980هـ/1980م.

19. كتاب "الخلاف النحوي في المنصوبات " – تأليف منصور صالح محمد علي الوليدي – عالم الكتب الحديث – الأردن – الطبعة الأولى – سنة 2006.

20. كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين" – أبو البركات ابن الأنباري – المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر القاهرة – الطبعة الأولى.

21. ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ,امالي الزجاجا ,تح: عبد السلام هارون دار الجيل ,بيروت ,ط14072, هـ -1987م.

22. هبة االله ابن علي بن محمد بن حمزة العلوي ,امالي ابن الشجري ,تح: محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي ,54/1 القاهرة.

23. كتاب " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " – عبد الرحمن السيوطي – تحقيق : دكتور عبد العال سالم مكرم – ط1 – سنة 1421هـ /2001م- عالم الكتب – القاهرة.

24. كتاب " تاريخ الأدب العربي لحنا الفخوري ". دار الجيل – بيروت – ط1 – سنة 1986.

25. كتاب " مجالس العلماء " لأبي القاسم عبد الرحمان بن اسحاق الزجاجي .تحقيق : عبد السلام هارون – مكتبة الخاذجي القاهرة.

26. كتاب " مراتب النحويين" عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية بيروت- سنة 2009 الطبعة 2.

27. كتاب " النحو العربي و مناهج التأليف و التحليل" – تأليف : محمد عوض العبيدي – الناشر : جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – سنة 1989م.

28. كتاب " المفصل في علم العربية "للزمخشري – ط2- دار الجيل – بيروت – د.ت .

29. كتاب " البارك" د. مازن نحو وعي لغوي - ط 4 – دار البشائر – دمشق – 1424هـ /2003 م.

30. كتاب " بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة" – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط1 –سنة 1964 م – مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- **الرسائل الجامعية :**

- محمد علي الهروط ، حقيقة الخلافات النحوية في كتاب (الأنصاف) لابن الأنباري ، رسالة ماجستير – الجامعة الأردنية – 2007 م .

- جبالي ، حمدي محمود : الخلاف النحوي الكوفي - رسالة دكتوراه – الجامعو الأردنية – سنة 1995م .

- **المجلات و المقلات :**

- محمد بهجة الأثري :الموفي في النحو الكوفي – مجلة المجمع العلمي العراقي – المجلد الثالث – ج 03 – سنة 1955 م .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات :

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول : الاختـــلاف النـــحوي	1
المبحث الأول: الاختلاف المفهوم و النشأة	1
المطلب الأول: مفهوم الاختلاف في اللغة و الاصطلاح.	1–4
المطلب الثـاني: أنمـــاط الاختـلاف .	5 – 9
المطلب الثـــالث: نشـــــــــــأة الاختـــلاف.	10– 16
المبحث الثانـي: أسبـاب الاختلاف النحوي و بيئته.	17
المطلب الأول: أسباب الاختلاف النحوي .	17– 21
المطلب الثانـي: بيئة الاختلاف مدينتا البصرة و الكوفـــة.	22 – 25
المطلب الثالـث: الكتب المؤلفة في الاختلاف .	26– 29

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثانــي : نماذج الاختلاف و أثره في ثراء الدرس النحوي.	30
المبحث الأول: نمـــــــــاذج لمســـــائل خلافية.	31
المطلب الأول: مســـــــألة العــــامل في المبتدأ.	31 -38
المطلب الثـانـي: مســـــــألة العـــامل في المفعول به.	39 -42
المطلب الثالث : مســــــألة العـــامل في المفعول المطلق.	43 -45
المطلب الرابـع: مســـــألة (أصل المشتقات، هل هو المصدر أو الفعل) ؟	46-50
المبحث الثانــــــي: مظاهر الاختلاف و آثاره في الدرس النحوي.	51
المطــــلب الأول: مظـــــــاهر الاختــلاف.	51 -55
المطلب الثـــاني : نتـــائج الاختلاف و آثــــــاره.	56
1. ظهور نحاة جدد و تعدد الاتجاهات النحوية.	57
2. ظهور المدرسة البغدادية و انتشار ظاهرة الانتخاب و النتقاء	59
3. انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة .	61
3 . أولا : الدرس النحوي في مصر و الشام.	62
3. ثانيـــا : الدرس النحوي في الأندلس و المغرب .	66

4 . إكتمـــال صرح النحو و الصرف.	69
5. الاجتهـــاد في طلب علم النحو.	70
6. تنوع مناهج التأليف و تيسير النحو .	71
7. التوسع في تعدد الأقـــوال في آي القرآن.	73
8. ظهور البحث في أصول النحو .	75– 76
الخـــاتمـــــــــة	77
قائمة المصادر و المراجع	80
الفهـــــرس	85